صندوق الأمم المتحدة للسكان
مكتب الاستجابة الإنسانية الإقليمي – الدول العربية

إعداد التقارير الإعلامية حول

العنف القائم
على النوع الاجتماعي

«عندما أكلم الصحفيين حول ما أتعرض له، أشعر في أحيان كثيرة بأنهم لا يفهمون ما نمر به كنساء في هذا المخيم. نحن نحكي من القلب، لكن نادراً ما يتم التعامل مع المشاكل التي نعاني منها ونحكيها»

– آمال، لاجئة من القامشلي، سوريا

دليل الصحفي:

الطبعة الثانية

إعداد التقارير الإعلامية حول

العنف القائم

على النوع الاجتماعي

دليل الصحفي

الطبعة الثانية

الصحافة من أقوى أدوات العدالة الاجتماعية، لا سيما في إطار النضال العالمي ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي. لدى الصحفيين القدرة على توصيل أصوات النساء والفتيات، وتسليط الضوء على مختلف أشكال العنف التي تستهدفهنّ، ومساعدة المجتمعات في شتى أنحاء العالم في التصدي للتقاليد الاجتماعية الضارة الكامنة وراء اللامساواة بين الجنسين والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

– **ناتاليا كانيم**، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

حقوق النشر © 2020 صندوق الأمم المتحدة للسكان

مكتب الاستجابة الإنسانية الإقليمي — الدول العربية
نُشر في مارس/آذار 2020
www.unfpa.org

المحتويات

القسم	الصفحة
المقدمة	7
تعريف العنف القائم على النوع الاجتماعي	9
تصورات خاطئة شائعة	10
العنف القائم على النوع الاجتماعي – الدول العربية	12
المبادئ الأخلاقية لتغطية العنف القائم على النوع الاجتماعي	14
تحت المجهر: من أجل صحافة أخلاقية	16
توليد الأفكار	18
إجراء المقابلات	20
تغطية أحداث العنف القائم على النوع الاجتماعي – آراء الخبيرات	22
أخطاء شائعة	24
المصطلحات وأهميتها	24
العنف القائم على النوع الاجتماعي والقانون	25
استخدام الصور	26
دراسة حالة: زواج الأطفال	28
إعداد برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي	29
بيانات العنف القائم على النوع الاجتماعي	30
اختبار ذاتي للقواعد المرعية في إعداد القصة الصحفية	31
التعامل مع المنظمات	32
مسرد المصطلحات	34

تغطية العنف القائم على النوع الاجتماعي هو من أصعب المهام التي يمكن أن تواجه الصحفي على مدار حياته المهنية.

المقدمة

إن الصحفي عندما لا يلتزم بالمعايير الصارمة للمهنية، يمكنه أن يصبح دون علم منه جزءاً من المشكلة، فيتسبب في المزيد من الصدمة والألم للناجيات، ويسمح للجناة بالإفلات من الملاحقة القضائية.

«عندما أتحدث إلى الصحفيين، أشعر في حالات كثيرة أنهم لا يفهمون ما نتعرض له كنساء في هذا المخيم»، كذا قالت آمال، اللاجئة السورية من القامشلي التي بذلت الكثير من الجهد للتواصل مع الصحفيين فيما يخص القضايا المؤثرة على النساء والفتيات السوريات: «إنه كفاح يومي، ونحن قليلات الحيلة وسط التقاليد والأعراف والقوانين، أو قلتها إن شئنا الدقة، التي تيسر على الرجال أن يستغلونا. نحن نحكي من القلب، لكن نادراً ما تتم مناقشة المشاكل التي نعاني منها ونحكيها».

بالنسبة للنساء والفتيات مثل آمال، والكثيرات منهن يواجهن أشكالاً متعددة من العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل يومي، تمثل الصحافة أحد الملاذات القليلة المتوفرة للكشف عن قصصهن وتجاربهن. وتصبح هذه الوظيفة للصحافة أهم وأكثر إلحاحاً أثناء الأزمات الإنسانية، مثل تلك التي تعاني منها دول عديدة بالمنطقة العربية، بما يشمل اليمن وسوريا والعراق وفلسطين ودول أخرى.

بالنسبة للصحفيين، فإن تغطية قضية العنف القائم على النوع الاجتماعي قضية بها تحديات جمّة. ليس السبب فحسب أن الموضوع نفسه يُساء فهمه على نطاق واسع للغاية، إنما أيضاً بسبب تزايد تعقد الكثير من العوامل التي تسهم في الظاهرة، ما يجعل تغطية هذه القضايا أصعب. الأهم، أن الصحفيين بحاجة للوعي بأن تغطيتهم - إن لم تتم بشكل يراعي المعايير المهنية بصرامة - قد تصبح ضارة بالناجيات من عدة أوجه. بين تقنيات إجراء المقابلات غير الحساسة، وعدم دقة التقارير، والتحيزات والتصورات الشخصية حول النوع الاجتماعي والجنسانية، والافتقار لفهم الجوانب القانونية في القضايا الجنائية، يمكن للصحفيين أن يصبحوا دون علم منهم جزءاً من المشكلة، فيعرضوا الناجيات للصدمة والألم من جديد، مع السماح للجناة بالإفلات من الملاحقة القضائية.

يمكن لمثل هذه التحديات أن تؤدي بالصحفيين والصحفيات في أحيان عديدة إلى تجنب تغطية قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي بالمرة، ما يفاقم أكثر من المشكلة من خلال ترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب التي ينعم فيها الجناة بندرة المحاسبة.

في حين أن الصحافة الفعالة تكون في العادة نتاجاً لسنوات من الخبرة والممارسة الصحفية المنتبهة واليقظة، فإن البناء على المبادئ والنُهج الأخلاقية المقبولة دولياً يقلص من احتمال إلحاق الضرر.

تم إعداد هذا الدليل لمساعدة الصحفيين في تغطية قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي بقدر أكبر من السهولة والوعي. وهو يتيح معلومات أساسية حول تعريف العنف القائم على النوع الاجتماعي وأسبابه الجذرية، إضافة إلى تقديمه لمجموعة بسيطة من الأدلة الإرشادية والممارسات الفضلى التي تيسر من العملية وتؤدي إلى المزيد من التغطية الصحفية الشاملة عريضة وعميقة التأثير.

العنف القائم على النوع الاجتماعي هو وباء ينتشر وينتعش في أوقات النزاع وأثناء حالات الطوارئ، ما إن تنهار سيادة القانون وأنظمة العدالة الجنائية، وكثيراً ما يستعان بالاغتصاب كسلاح حرب.

– نتالي كانيم، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

العنف القائم على النوع الاجتماعي على مستوى العالم

أكثر من **امرأة من كل 3 نساء** على مستوى العالم تعرضت إما للعنف الجسدي أو الجنسي.[1]

قُتلت عمداً ما مجموعه **87 ألف امرأة في عام 2017. أكثر من نصفهن (58 بالمئة) قُتلن** من قبل الشريك الحميم أو فرد من الأسرة، ما يعني أن 137 امرأة على مستوى العالم تعرضت للقتل من قبل شخص من أسرتها، كل يوم على مدار ذلك العام.[2]

تم تزويج **أكثر من 700 مليون امرأة في كل أنحاء العالم كأطفال** (أصغر من 18 سنة) ومن بين هؤلاء، هناك أكثر من امرأة من كل ثلاث نساء تزوجن قبل أن يبلغن الخامسة عشر من العمر.[3]

أكثر من 200 مليون امرأة وفتاة تعرضت لشكل من أشكال تشويه الأعضاء التناسلية في 29 دولة في أفريقيا.[4]

تعريف العنف القائم على النوع الاجتماعي

العنف القائم على النوع الاجتماعي هو موضوع حساس ورائه الكثير من العوامل والعواقب. من ثم، فإن فهم هذه الظاهرة ضروري، وتزيد هذه الضرورة بالنسبة لمن يقومون بتغطية حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي.

ما هو العنف القائم على النوع الاجتماعي؟

في ثقافات عديدة، نادراً ما يُناقش العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل صريح ومفتوح، ما يعني كبت هذه القضية وانتشار الكثير من الأفكار المغلوطة حولها. من ثم، فإن فهم العنف القائم على النوع الاجتماعي والعوامل المتسببة فيه وتلك التي تسهم في حدوثه، لهو أمر بالغ الأهمية، أثناء تغطية حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي.

العنف القائم على النوع الاجتماعي (اختصاره بالإنكليزية GBV) هو مصطلح جامع ومظلّي يشمل أي عمل ضار يُرتكب ضد إرادة الشخص، ومرجعه الاختلافات المشيدة اجتماعياً فيما بين الذكور والإناث. يشمل أفعالاً تلحق الأذى أو الألم الجسدي أو الذهني أو الجنسي، أو التهديد بمثل هذه الأفعال، أو الإكراه أو أي حرمان آخر من الحرية.

يمكن تعريف العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل موسع بصفته يشتمل على خمس فئات من الأفعال: العنف الجنسي (الاغتصاب، الاعتداء الجنسي، التحرش الجنسي)، العنف الجسدي (اللطم والصفع والضرب)، العنف النفسي/الذهني (الأذى النفسي واللفظي) العنف الاقتصادي (تقييد الحركة والحرمان من الموارد) والممارسات التقليدية الضارة (زواج الأطفال، تشويه الأعضاء التناسلية، ما يُدعى بجرائم "الشرف").

من المعرضون لهذا الخطر؟

يُستخدم مصطلح "العنف القائم على النوع الاجتماعي" أكثر ما يُستخدم للإشارة إلى العنف الذي يتم ارتكابه ضد النساء والفتيات.

في حين أن النساء والرجال والفتية والفتيات يمكن أن يكونوا معرضين لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، فإن النساء والفتيات مستمرات في كونهن الأغلبية العظمى من الناجيات والضحايا، بسبب المعتقدات والسلوكيات والقيم الاجتماعية الأبوية المترسخة، والمنتشرة في العديد من المجتمعات في شتى أنحاء العالم. هذه المعتقدات والسلوكيات والقيم الاجتماعية تبني تصورات عن النساء والفتيات كونهن أقل من الرجال والفتية، وخاضعات، مع تهيئة ثقافة وبيئة يسهل فيها الحرمان من الحرية وإلحاق الأذى. هذه الوضعية التابعة والخاضعة كثيراً ما تترسخ بمساعدة مختلف المؤسسات الاجتماعية-الثقافية القائمة، مثل المؤسسات التعليمية والدينية والقانونية.

كما قالت أفان، وهي فتاة إيزيدية عمرها 17 عاماً نجت من العنف الجنسي: "كوني فتاة أشبه بأن أكون شخص ولد في سجن. لا مكان آمن، ولا حتى بيتك، وأنت دائماً معرضة لخطر التحرش والاختطاف والاغتصاب والإجبار على الزواج، حتى إن لم تكوني راغبة".[5]

كما يتم استخدام العنف القائم على النوع الاجتماعي من قبل بعض الأشخاص لوصف "الأبعاد الجنسانية لبعض أشكال العنف ضد الرجال والفتية، لا سيما العنف الجنسي الذي يتم ارتكابه بغرض ترسيخ وتعزيز الأفكار المشيدة اجتماعياً حول معنى الرجولة وقوة الذكر".

ما هي العواقب؟

العنف القائم على النوع الاجتماعي له عواقب خطيرة، منها ما هو فوري ومنها طويل الأجل، على الصحة الجنسية والجسدية والنفسية للناجيات والناجين، فضلاً عن أثره الأعرض على المستوى المجتمعي. إضافة إلى التسبب في جملة من الاضطرابات النفسية يعاني منها الناجون، وتشمل أعراض التوتر والاكتئاب والاكتراب التالي للصدمة (PTSD)، يمكن أن يكون للعنف القائم على النوع الاجتماعي جملة عريضة من التبعات الصحية، وتشمل الإصابات الجسدية البليغة، والحمل غير المرغوب، ومضاعفات بسبب الإجهاض غير الآمن، والأمراض المعدية المنقولة جنسياً، والوفاة جراء تبعات وعواقب هذه المشكلات المذكورة.

قد تعاني الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي أكثر بسبب الوصم المرتبط بهذا النوع من العنف. ولدى نبذ الناجية من أسرتها أو المجتمع المحلي، فقد تتضرر اقتصادياً واجتماعياً. لا يقتصر الأمر على أن هذا الوصم يعرضهن لخطر الاستغلال والعنف، إنما قد يعرض حياتهن للخطر أيضاً، لا سيما عندما يقوم أفراد الأسرة الذكور/أفراد المجتمع الذكور، بالانتقام بالاستعانة بالعنف الجسدي أو ما يُدعى بـ "جرائم الشرف".

لا يقتصر الأمر على كون العنف القائم على النوع الاجتماعي انتهاكاً لحقوق الإنسان الفردية، إنما أيضاً يعد الإفلات من العقاب الذي ينعم به الجناة والخوف الذي تولده أفعالهم، بمثابة خطر جسيم قوي التأثير على جميع النساء والفتيات، وعلى نسيج المجتمع ذاته. فاللامساواة بين الجنسين والعنف القائم على النوع الاجتماعي قد يسهمان أيضاً في انهيار تماسك آليات الحماية التي تصون الحريات المدنية، وحرية التعبير، والعدالة الاجتماعية، والتقدم الاجتماعي. كما أن المجتمعات التي يتم فيها تقبل العنف القائم على النوع الاجتماعي تنزع للحدّ من إسهامات النساء والفتيات للتنمية وبناء السلام، وهو ما يعني تعريض قدرة صمود هذه المجتمعات في وجه الطوارئ الجيوسياسية والاقتصادية والإنسانية للخطر.

ما هي أسباب العنف القائم على النوع الاجتماعي؟

الأسباب الجذرية للعنف القائم على النوع الاجتماعي بسيطة. المعتقدات المترسخة بسمو الذكر، تعرض النساء والفتيات لخطر التمييز والتهميش، وتجعلهن أكثر عرضة للعنف القائم على النوع الاجتماعي. يتفاقم الخطر المذكور أكثر أثناء الأزمات الإنسانية، عندما تكون أبسط آليات الحماية والشبكات الاجتماعية معرضة للاضطراب أو تصبح غائبة.

عادة ما يكون التمييز بين الجنسين نتيجة للتوزيع غير المتساوي للقوة والسلطة بين الرجال والنساء، اقتراناً بتوزيع أدوار محددة بحسب النوع الاجتماعي على الأفراد، والاستعانة بأنماط تقليدية جاهزة، تلعب بدورها دوراً في التسبب في العنف القائم على النوع الاجتماعي واستمراره وتقبل ممارسته.

1. World Health Organization, Department of Reproductive Health and Research, London School of Hygiene and Tropical Medicine, South African Medical Research Council (2013). *Global and regional estimates of violence against women: prevalence and health effects of intimate partner violence and non-partner sexual violence*, p.2. For individual country information, see UN Women Global Database on Violence against Women.

2. United Nations Office on Drug and Crime, *Global Study on Homocide: Gender-related Killing of Women and Girls*, 2018, accessed at https://bit.ly/2PmxYPM.

3. Unicef, *Ending Child Marriage: Progress and Prospects*, 2013, accssed at https://uni.cf/3caeJTw.

4. World Health Organisation, *Female Genital Mutilation*, 2020, accessed at https://bit.ly/3c5dPYj.

5. Global Protection Cluster, Inter-Agency Standing Committee, *Guidelines for Integrating Gender-based Violence Interventions in Humanitarian Action: Reducing Risk, Promoting Resilience, and Aiding Recovery*, 2012.

تصورات خاطئة شائعة

حول العنف القائم على النوع الاجتماعي

في أغلب الثقافات، لا يُناقش العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل صريح ومفتوح، ما يعني انتشار العديد من التصورات الخاطئة. إن عدم دقة تناول سلوك الجناة والتركيز على سلوك الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي يمكن بدوره أن يؤثر على الوصول إلى العدالة. للإعلام دور يلعبه في مناوئة هذه التصورات الخاطئة الشائعة.

تصور خاطئ: العنف القائم على النوع الاجتماعي لا يضر إلا بفئات معينة من الناس

العنف القائم على النوع الاجتماعي قد يضر بأي أحد. إنه يضرب جذوره عميقاً عبر الطبقة والعرق/الإثنية والدين والمستوى التعليمي والتاريخ الشخصي. والافتراضات السلبية حول الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي قد تصعّب عليهنّ مد الأيدي لطلب المساعدة.

تصور خاطئ: اختيار المرأة لثيابها وسلوكها يعرضها للخطر

عادة ما يلوم الجناة الضحايا لتبرير سلوكهم إزاء الضحية. هذا في حد ذاته فعل مؤذي ويُبعد التركيز عن الجاني. من المهم أن يتحمل الجاني كامل مسؤولية أفعاله، وأن يتحدى الصحفيون أية محاولة للوم من تعرضوا للأذى.

تصور خاطئ: الاعتداء الجنسي يرتكبه الغرباء عادة

طبقاً لتقديرات منظمة الصحة العالمية،[1] فإن ثلث النساء في العالم تقريباً كُن في علاقة تعرضن خلالها للعنف الجسدي و/أو الجنسي من قبل الشريك الحميم، ونحو 70% من وقائع الاعتداء الجنسي ارتكبها شريك حميم.

تصور خاطئ: تلك التي تتعرض للاغتصاب أو الأذى سوف تتأذى بشكل واضح عندما تناقش محنتها

لكل شخص رد فعل مختلف تجاه العنف القائم على النوع الاجتماعي. من المهم الوعي بباقة ردود الفعل العريضة إزاء هذه الأفعال المؤذية والمؤدية للكرب والألم، فبعض الناجيات يخترن ألا يتحدثن أبداً عما تعرضن له، أو قد يفعلن هذا بعد أشهر أو سنوات من الواقعة، في حين تختار أخريات كشف ما حدث فوراً. توقع أو إلزام الناجيات باتباع نمط سلوكي مشترك ومحدد ليس فقط أمر ضار لتعافي الناجيات، إنما هو أيضاً يشتت الأضواء المسلطة على الجاني، ويفاقم من المشكلة.

تصور خاطئ: الجناة الذين يرتكبون العنف «وحوش» أو «غريبون ومرضى»

الجناة قد يكونوا من خلفيات كثيرة ومتنوعة. نتيجة لهذا، فعندما تبلغ الناجيات بالعنف الذي يرتكبه الشريك، إذا كان عنصراً بارزاً في المجتمع أو شخص لا تتفق صفاته مع النمط القائم للجاني، فكثيراً ما لا يصدقهن أحد.

تصور خاطئ: البلاغات الكاذبة كثيرة ومنتشرة، أو تستخدمها النساء للحصول على الخدمات ولإعادة التوطين

بشكل عام، البلاغات الكاذبة نادرة الحدوث، والمشهود والقائم هو عدم الإبلاغ عن حالات كثيرة لهذه المشكلة المتفشية والخطيرة. تشير دراسة نُشرت في الدورية الأمريكية لعلم الأمراض الوبائية إلى أن نحو 7 بالمئة من الناجيات في الدول النامية يبلغن رسمياً بوقائع العنف القائم على النوع الاجتماعي، وترى البحوث أن الخوف من خسارة السكن والخدمات الأخرى، أو فقدان حضانة الأطفال، تحول دون إبلاغ الكثير من الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي عن الحوادث التي تعرضن لها.[2]

تصور خاطئ: الفقر والنزاع هما سبب الاعتداءات على النساء

هناك رجال كثيرون يعيشون في ظروف الفقر أو النزاع ولا يرتكبون العنف ضد النساء، مثلما يوجد الكثير من الأشخاص في دول ثرية وفي حالة سلام، ويمارسون العنف ضد النساء، في حين أن دراسات عديدة توصلت إلى أن الفقر والنزاع العنيف يزيدان من احتمالات وقوع أنواع بعينها من العنف القائم على النوع الاجتماعي، فإن العنف القائم على النوع الاجتماعي يعتبر مشكلة عالمية.

1 World Health Organisation, Global and Regional Estimates of Violence Against Women, 2013, bit.ly/1oTfGVG
2 Tia Palermo, Jennifer Bleck, and Amber Peterman, Tip of the Iceberg: Reporting and Gender-Based Violence in Developing Countries, American Journal of Epidemiology, 2013.

"كثيراً ما يقول لي الرجال إنه خطأ المرأة، إذا هي تعرضت للتحرش أو الاعتداء، لأنها ترتدي ثياباً معينة أو تتكلم بشكل معين. لكن النساء والفتيات اللائي أعرفهن يتعرضن للتحرش يومياً، بغض النظر عما يفعلن."

– لمى، لاجئة سورية تعيش في مخيم للاجئين في دهوك، العراق

لكل شخص رد فعل مختلف تجاه العنف القائم على النوع الاجتماعي. من المهم الوعي بباقة ردود الفعل العريضة إزاء هذه الأفعال المؤذية والمؤدية للكرب والألم، فبعض الناجيات يخترن ألا يتحدثن أبداً عما تعرضن له.

العنف القائم على النوع الاجتماعي في سياق الأزمات الإنسانية – الدول العربية

الأزمة الإنسانية، أو النزاع الجيوسياسي أو الكارثة الطبيعية، هي ظواهر تزيد لا محالة من خطر العنف القائم على النوع الاجتماعي. يتطلب إعداد التقارير الصحفية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي في تلك الظروف عناية إضافية لمنع الضرر.

سوريا

في سوريا، بعد عشر سنوات تقريباً على بداية الأزمة في 2011، تقول النساء والفتيات إن العنف القائم على النوع الاجتماعي مستمر بشكل يومي. إضافة إلى هذا، فإن التحرش عبر الإنترنت، ونشر الصور الجنسية انتقامياً/الابتزاز الجنسي، والعنف الجنسي، هي جميعاً توجهات تم رصدها بشكل أكبر في عام 2019، في حين كان الإجبار على البلوغ والحمل الإجباري والحرمان من الفرص الاقتصادية، من التوجهات الجديدة التي ظهرت ذلك العام.

اليمن

في اليمن، الذي ربما يواجه أسوأ أزمة إنسانية في زمننا، هناك الكثير من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي التي تم الإبلاغ بها منذ اندلاع الأزمة، بما يشمل التحرش وزواج الأطفال والعنف الجنسي والعنف المنزلي، فإن نحو 27 بالمئة من النساء النازحات من اليمن تحت 18 عاماً، ومعرضات لخطر أكبر بالاستغلال أو باللجوء إلى آليات تكيف سلبية مثل زواج الأطفال أو ممارسة الجنس من أجل البقاء.

العراق

في العراق، يستمر العنف القائم على النوع الاجتماعي في تدمير وتشويه حياة النساء والفتيات، مع تقييد الحركة، وانتشار التحرش الجنسي، وانتشار الزواج القسري، كتوجهات شائعة قائمة. يقدر صندوق الأمم المتحدة للسكان أن 10 بالمئة من الفتيات تحت 14 عاماً ربما خضعن لتشويه الأعضاء التناسلية في 2018، ويبلغ متوسط سن القطع نحو 5 سنوات.

ليبيا

تستمر ليبيا في المعاناة من تبعات الأزمة الإنسانية المطولة. لا يزال العنف الجنسي – الذي يشمل التعذيب الجنسي – منتشراً في ليبيا. تشمل مواقع العنف الجنسي مراكز الاعتقال الرسمية، والسجون غير الرسمية في سياق العمل القسري والاسترقاق، وأثناء التوقيف العشوائي لدى الحواجز الأمنية من قبل الجماعات المسلحة، وفي المدن من قبل عصابات، وفي البيوت.

الصومال

في الصومال، تعد الظروف المناخية المتدهورة والنزاعات القبلية والمجتمعية وانتشار العنف، عوامل مستمرة في تعريض النساء والفتيات للكثير من المخاطر. تتعرض النساء والفتيات للتحرش في كل التنقلات من أجل التجارة والأعمال الحرة، أو أداء الأعمال المنزلية. الفتيات تحديداً معرضات للتحرش في مخيمات النازحين داخلياً والمجتمعات المستضيفة، أثناء محاولاتهن تغطية احتياجاتهن الأساسية، مثل إحضار المياه من مصادر الماء القريبة. وتنتشر ظواهر زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية لدى الإناث وعنف الشريك الحميم والاستغلال الجنسي والأذى الجنسي، والعنف النفسي، كتوجهات منتشرة على مدار الأعوام الماضية.

«كممارسة جيدة عامة، نُشجع الصحفيين الذين يعملون في سياق الأزمات الإنسانية دائماً على السعي للحصول على المساعدة من منظمة طبية السمعة معنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في سياق الأزمات الإنسانية».

لماذا يختلف سياق الأزمات الإنسانية؟

مع انفصال النساء والفتيات عن عائلاتهن، والمجتمعات الحامية لهن، فإن القيم التي تحكم السلوك الاجتماعي تتعرض للاضطراب. نحن هنا بصدد جملة من بواعث القلق الخاصة بالحماية، التي لها آثار مختلفة.

إن النزوح الجماعي واسع النطاق يؤدي إلى زيادة العنف، عندما يتسبب في تقطع الشبكات المجتمعية وتهيئة بيئة من انتشار انعدام القانون. لكن الأسباب الكامنة والعميقة للعنف القائم على النوع الاجتماعي مرتبطة بالسلوكيات والمعتقدات والبنى التي يعد التمييز بناء على النوع الاجتماعي فيها سمة أصيلة من سمات اختلال القوة بين الجنسين.

على مدار العقود الأخيرة، تم بذل جهود للتصدي للعنف الجنسي في سياق حالات الطوارئ. وفي الوقت نفسه، هناك إقرار متزايد بأن السكان المتضررين من العنف والكوارث الطبيعية يتعرضون لأشكال مختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي. إن العنف المنزلي، والزواج المبكر، والاستغلال الجنسي، هي أشكال من الأذى يُنظر إليها بقلق متزايد في تلك السياقات، لا سيما نظراً للاضطراب المتوقع في توفر الخدمات الأساسية، وسبل كسب الرزق، ومختلف آليات الحماية.

يُقدر أن أكثر من 37 بالمئة من النساء والفتيات العربيات تعرضن لشكل من أشكال العنف على مدار حياتهن، وهناك مؤشرات على أن النسبة يُرجح أن تكون أعلى، بسبب كثرة تجاهل الإبلاغ عن الحالات بسبب الخوف والوصم الاجتماعي والإحساس بالعار. كما أنه ونظراً لأوجه التشابه الثقافية والسياقية بين مختلف الدول في المنطقة، يبدو أن العنف القائم على النوع الاجتماعي يتبع نفس الأنماط، من تقييد التنقلات والتحرش الجنسي والعنف الجنسي وزواج الأطفال تشويه الأعضاء التناسلية لدى الإناث كأكثر التوجهات انتشاراً حسب ما تم رصده، طبقاً لبيانات برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان.

وفي سياق الأزمات الإنسانية، يصبح الإبلاغ عن حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي تحديداً مسألة أصعب. لا يقتصر الأمر على أن الصحفيين يتحملون مخاطر شخصية، إنما أيضاً تزيد مخاطر إعداد التقارير التي قد تؤدي إلى الضرر. كممارسة جيدة عامة، نُشجع الصحفيين الذين يعملون في سياق الأزمات الإنسانية دائماً على السعي للحصول على المساعدة من منظمة طبية السمعة معنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في سياق الأزمات الإنسانية.

إتاحة الدعم

في بعض المناطق، إما لا تتوفر خدمات الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، أو هي مقتصرة للغاية، وتتردد الناجيات في الإبلاغ بحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي بسبب الخوف من الوصم والإقصاء الاجتماعي وما يُدعى بـ «جرائم الشرف»، وغير ذلك من أشكال الانتقام. يحول هذا دون التماس الكثير من الناجيات لخدمات دعم كفيلة بإنقاذ الحياة.

التحرش وتقييد التنقلات

كثيراً ما تشهد النزاعات المؤدية لأزمات إنسانية تقييد تنقلات النساء والفتيات إلى حد بعيد. فالكثير من النساء والفتيات تتقيد تحركاتهن خارج البيت بسبب الخوف من العنف الجنسي والتحرش. وفي بعض الحالات قد تفرض الجماعات المسلحة المتطرفة قيوداً إضافية على النساء والفتيات، تشمل قواعد تقييدية للثياب، والحرمان من التعليم والعمل واقتصار المشاركة في الحياة العامة. في حين أن حرية التنقل كانت مقتصرة نوعاً ما بالنسبة للعديد من النساء والفتيات قبل النزوح، فإن زيادة الخوف من الاعتداء الجنسي والتحرش فرضت قيوداً إضافية على النساء والفتيات النازحات.

العنف المنزلي

أفادت النساء والفتيات في منطقة الدول العربية بأن العنف في البيت قد زاد نتيجة للنزوح والنزاع. طبقاً لبيانات برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان، فإن العنف المنزلي مستمر في كونه من أكثر التوجهات انتشاراً – حسب عدد البلاغات – عبر عدة دول. كما أنه من المهم ملاحظة أن زواج الأطفال والزواج القسري يزيدان من خطر العنف المنزلي.

زواج الأطفال

زواج الفتيات القاصرات منتشر إلى حد ما في منطقة الدول العربية، لكن النزاعات الإنسانية أسهمت في زيادة زواج الفتيات في سن أصغر وفي ظل ظروف مختلفة. على سبيل المثال، تزيد عرضة الفتيات للزواج من الرجال الأكبر سناً غير المعروفين لأسرة العروس، أو الدخول في زواجات متكررة قصيرة العمر من أجل الحصول على دخل للأسرة، وهذا في سياق النزاعات. إن انعدام الأمان الاقتصادي والتصور بأن الزواج قد يقدم الحماية للفتاة من البيئة غير المستقرة القائمة، وانعدام الفرص البديلة، هي جميعاً عوامل تسهم في انتشار هذه الظاهرة.

الاستغلال والأذى الجنسيين

إن توفر المساعدة الإنسانية قد يأتي مصحوباً بزيادة مخاطر الاستغلال الجنسي والأذى الجنسي، من قبل الأفراد المكلفين بتسليم الخدمات الإنسانية، أو من قبل من يشغلون مواقع سلطة اقتصادية أو سياسية نسبية في مجتمعاتهم. ليس من غير الشائع أن تتعرض النساء والفتيات لحالات «صداقة خاصة» مع قادة المخيم، أو القيادات الدينية أو المجتمعية، أو أصحاب العمل أو أصحاب البيوت، إلخ. كثيراً ما يشتمل هذا على طلب الجنس أو الموافقة على الزواج، وأحياناً ما يكون الجناة من الرجال العاملين في المنظمات المجتمعية وتلك المعنية بتوزيع السلع والخدمات.[1]

العنف الجنسي

يمكن استخدام العنف الجنسي كسلاح للحرب. على سبيل المثال، فإن بعض الأطراف قد ترتكب أعمال عنف جنسي أثناء تفتيش البيوت، وكذلك لدى نقاط التفتيش والكمائن وفي مراكز الاحتجاز. على سبيل المثال، قد تتعرض النساء للاحتجاز والتعذيب، والأذى الجسدي، مع ارتكاب أفعال تشتمل على مكونات جنسانية (أي ورائها افتراضات معينة حول النوع الاجتماعي). ولدى إخلاء السبيل من الاحتجاز وبعد المداهمات المنزلية، ينتشر التصور بأن النساء تعرضن للاعتداء الجنسي، وهو الاعتقاد الذي قد يؤدي في حالات كثيرة إلى إقصاء النساء عن أسرهن، وتعريضهن لمزيد من خطر الإساءة أو الإهمال. هناك نساء تعرضن لهذه الظروف فتم اعتبارهن «غير مناسبات للزواج»، وتعرضت بعض النساء للطلاق وتعرضت أخريات للقتل. كما أن الخوف من العنف الجنسي وعواقبه يعد عاملاً دافعاً لنزوح العديد من الأسر.

1 RC, Are We Listening? Acting on Our Commitments to Women and Girls Affected by the Syrian Conflict, 2014, bit.ly/1rZSkJO

المبادئ الأخلاقية

حتى بالنسبة لأكثر الصحفيين خبرة، فإن كتابة قصة عن العنف القائم على النوع الاجتماعي من المحتمل أن تكون واحدة من أكثر المهام التي ستواجههم تحدياً.

هناك عدد من الاعتبارات الأخلاقية التي يجب أن يعرف بها الصحفيون أثناء محاولة تبني وجهة نظر الناجية في كتابة القصة الصحفية، وأن يلتزموا بمبدأ «عدم الإضرار». هذه المبادئ تستند إلى الأخلاقيات العامة لمهنة الصحافة. لكن من أجل تجنب الإضرار بالناجيات واستخدام الصحافة بشكل فعال في إحداث تغيير إيجابي، فلابد من بذل عناية إضافية أثناء تغطية هذا النوع من العنف الذي له آثار بعيدة المدى.

واجب الإبلاغ

عند الإبلاغ عن العنف القائم على النوع الاجتماعي من المهم أن نميز ما هو «للمصلحة العامة» وما هو «شيد للرأي العام». فبعض قصص العنف القائم على النوع الاجتماعي تتميز بوجود شخصيات رفيعة المستوى فيها وتحتوي على الكثير من التفاصيل الشخصية، وهنا نجد ميلاً إلى تناول الموضوع بطريقة كتاب الإثارة، مع عدم وجود معلومات مفيدة للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

الدقة

إن الحصول على الحقائق يجب أن يكون هو صلب العمل الصحفي، وهذا ينطبق على تغطية العنف القائم على النوع الاجتماعي. ومع أن إجراء المقابلات الصحفية يجب أن يكون حساساً، فعلى الصحفيين أيضاً التأكد من أن التقارير التي يقوموا بإعدادها صحيحة من حيث الحقائق. كما ينبغي تحري الدقة والتحديد عند ذكر العنف القائم على النوع الاجتماعي مع عدم محاولة تغطية المداولات القضائية الجنائية ما لم يكن الصحفي يفهم العملية القانونية. يحاول بعض الصحفيين استخدام عبارات تلطف الأمر (مثال: «نال مراده منها») بدلاً من استخدام لغة دقيقة (مثال: «اغتصبها»). هذا النهج يؤدي إلى إعداد تقارير مضللة.

العدالة

يجب أن يكون الصحفي دائماً منصفاً وعادلاً مع الناس الذين يجري مقابلات معهم. وفي حالة التحدث مع الناس الذين تعرضوا للعنف القائم على النوع الاجتماعي، يقع على عاتق الصحفي واجب إضافي يتمثل في حماية مصادره المعرضة للخطر. وفي هذا السياق فإن مفهوم «الموافقة المستنيرة» يعتبر أمراً مهماً على وجه الخصوص؛ فهو يعني أن الشخص الذي تقوم بمقابلته ينبغي أن يكون مدركاً تماما لعواقب الظهور في وسائل الإعلام.

إن العديد من الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذين تحدثوا على الملأ قد تعرضوا فيما بعد إلى مجموعة من المشاكل لأنه تم التعرف عليهم، بما في ذلك الهجوم عليهم ونبذ المجتمع لهم. ولكي تكون مقابلتك منصفة لهم فإنه ينبغي عليك إبلاغ من تقوم بمقابلتهم بهذه المخاطر المحتملة.

الموضوعية

لدى تغطية قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي من المهم كل الأهمية أن يبقى الصحفي واعياً بتحيزاته حول الموضوع وبالأنماط التقليدية التي لديه حول النساء والفتيات والجنسانية والعنف. من المهم للغاية التعامل مع الموضوع من منظور موضوعي تماماً، مع مراعاة الاستناد إلى الحقائق.

ليس من وظيفة المراسل الصحفي إصدار الأحكام والتمييز. ومن المهم بصفة خاصة التأكد من عدم ذكر التفاصيل التي يمكن تأويلها بطريقة تلقي اللوم على الضحايا الناجين من العنف القائم على نوع الاجتماعي. على سبيل المثال إذا ذكرت الملابس التي ترتديها الناجية وقت الحادثة، أو الجوانب الأخرى المتعلقة بطبيعة ظهور أحد الناجيات/الضحية، لأن ذلك يمكن أن يتضمن إصدار الأحكام عليهن. ويسري هذا بصفة خاصة على حالة كتابة «الفيتشر» الصحفي: إذ قد يحاول بعض الصحفيين إضافة تفاصيل لا داعي لها لبث الروح في القصة، وهو ما قد يؤدي إلى إبعاد التركيز دون قصد عن الجاني ولوم الضحية.

احترام الخصوصية

إن الصحافة الأخلاقية والمراعية للمبادئ تعني احترام خصوصية الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي وخصوصية عائلاتهن المكلومة. يجب على الصحفيين أن ينتبهوا لما يُشار إليه بمسمى «تحديد الهوية بتجميع قطع الأحجية» (jigsaw identification) في القصص التي يتم فيها حجب هوية الشخص. «تحديد الهوية بتجميع قطع الأحجية» معناه أن يقوم القراء بجمع بعض التفاصيل، مثل الموقع والسن والثياب وأسماء الأقارب، فيصلوا إلى هوية الناجية، حتى إذا لم يذكر الصحفي الناجية أو لم ينشر صورتها.

حماية المصادر

يجب على الصحفيين دائماً أن يحموا مصادرهم وأن يضمنوا أن تشمل تغطية هذه الحماية من يقومون بمساعدتهم من أفراد، والمترجمين والسائقين ومن تجري معهم المقابلات، والآخرين ممن يساعدوهم في إعداد قصتهم. بعض المجتمعات عُرف عنها نبذ من تحدثوا بوضوح وجرأة عن العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تعرضوا له، وفي بعض الحالات وقعت «جرائم شرف» انتقاماً ممن جاهرن بالحديث في هذا الموضوع.

إن الحديث مع الصحفيين أمر محفوف بالمخاطر بالنسبة للناجيات وعائلاتهن، ويمكن أن يؤدي إلى عواقب سلبية تلحق بهن وبعائلاتهن.

على سبيل المثال، إذا ذكرت الناجية اسم شخص آخر غير الجاني في أثناء سرد القصة، فإن مسؤولية الصحفي أن يحمي خصوصية وسلامة ذلك الشخص.

عدم دفع مقابل مادي مطلقاً لإجراء مقابلات

قد يشعر بعض الصحفيين بإغراء دفع النقود أو تقديم الهدايا مقابل إجراء المقابلات. لكن الدفع لإجراء هذا النوع من المقابلات يعتبر غير ملائم أخلاقياً، إذ لا يقتصر الأمر على أنه يُرجح أن يؤثر على طبيعة المقابلة، إنما قد يصعّب أيضاً على الصحفيين الآخرين إجراء مقابلة. كما أن تقديم النقود أو المكافأة العينية قد يؤدي أيضاً إلى ضغوط لا داعي لها على الناجيات لكي يتحدثن إلى الإعلام.

نوصي بأن يتصل الصحفيون بالمنظمات المعنية بقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي في البداية قبل محاولة الحصول على مقابلة. فالمسؤولين في المنظمات المحلية والدولية قد يكونوا قادرين على الحديث بحرية أكبر عن العنف القائم على النوع الاجتماعي، ومن المرجح أن يكون عندهم تصور مفيد حول القضية. بدلاً من دفع مقابل أو مكافأة للناجية نفسها، فربما يمكن تقديم تبرع لمنظمة تعمل على حماية الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

نهج التركيز على الناجية

نهج التركيز على الناجية يسعى إلى تمكين الناجيات إذ يضعهن في القلب من عملية إعداد التقارير وكتابة القصص الصحفية. إنه يقر بأن كل ناجية هي حالة فريدة من نوعها، وتتفاعل بشكل مختلف مع العنف القائم على النوع الاجتماعي، ولديها نقاط قوتها ومواردها وآليات التكيف الخاصة بها. كما يقر هذا النهج بأن كل ناجية لها الحق في تقرير من يعرف قصتها وما يحدث بعد نشر القصة.

إن العنف القائم على النوع الاجتماعي هو تجسيد للاختلالات الأصيلة في القوة والمساواة بين الجنسين. إذا كان من هم حول الناجية في موقف قوة (مثل المراسلين الصحفيين ومقدمي الخدمات) وقاموا بفرض رؤيتهم، فربما يؤدي هذا دون قصد منهم إلى تهيئة تجربة أخرى تشعر فيها الناجية بقلة الحيلة والعار. إن التعامل مع الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال نهج يراعي الناجية، يعني إعلاء أولوية المصالح الخاصة بالناجيات وتطبيق مبادئ السلامة والسرية والاحترام وعدم التمييز. هذا لا يؤدي فحسب إلى المساعدة في منع إحساس الناجيات بالصدمة من جديد، إنما هو أيضاً وسيلة آمنة للاستفادة من قوة الصحافة لصالح دعم الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي مع عدم إحداث ضرر أثناء السعي لذلك في الوقت نفسه.

«للأسف، بينما نرى بالتأكيد شيئاً زيادة في عدد التقارير حول العنف القائم على النوع الاجتماعي، فلا زلنا بحاجة إلى التركيز أكثر على تحسين جودة تلك التقارير».

– جاناي داي، صحفية وكاتبة لبنانية.

من أجل صحافة أخلاقية

شيريزان منوالا
د. جوهانا فوستز

«إذا كان هدف التغطية الصحفية للعنف المتصل بالنزاع - ويشمل الاغتصاب - هو لفت الانتباه إلى الفظائع المرتكبة والمساعدة وإحقاق العدالة في النهاية، إذن فلابد من إعلاء أولوية السلامة والحماية لمن اطلعونا بشجاعة على قصصهن. يجب أن تكون هذه أولوية واضحة للجميع».

في عام 2014 شن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش) هجمات إبادة جماعية على الإيزيديين، وهم أقلية دينية صغيرة في نينوى شمالي العراق. قتل التنظيم آلاف الرجال والفتية والنساء الأكبر سناً، واختطف النساء الأصغر سناً والفتيات، وقام مسلحو داعش بالإتجار فيهنّ واغتصابهن وإجبار الأطفال على دخول المخيمات العسكرية وإجبار آلاف الرجال والنساء والأطفال على التحول عن المُعتقد الديني الإيزيدي ليصبحوا مسلمين ومسلمات. أدت هذه الهجمات إلى نزوح نحو نصف مليون نسمة، وأغلبهم ما زالوا نازحين، فيما فر الكثيرون من العراق خشية ألا يرجع العراق آمناً لهم إطلاقاً.

رغم جرائم داعش العديدة ضد الإيزيديين، فإن القصة التي حصدت اهتمام الصحفيين كانت اغتصاب النساء والأطفال.

رغم جرائم داعش العديدة ضد الإيزيديين، فإن القصة التي حصدت اهتمام الصحفيين كانت اغتصاب النساء والأطفال. في عام 2014 وعام 2015، تمكن الكثير من الإيزيديين من الهرب من المناطق الخاضعة لداعش، واندفع الصحفيون من العراق ومن مختلف أنحاء العالم إلى المخيمات في كردستان العراق لمقابلة الناجيات من الاغتصاب. تم إجراء الكثير من المقابلات مع نفس الناجيات من الاغتصاب، وخرجت السردية القائلة بأن أعمال الإبادة الجماعية هذه تركزت بالأساس على التقارير المروعة عن العنف الجنسي، التي تم ارتكابها في بعض الحالات بحق فتيات صغيرات.

في البحث الذي نشرناه (Foster and Minwalla, 2018) استكشفنا كيف شعرت النساء الإيزيديات أنفسهن إزاء جمع الصحفيين للمعلومات وكتابة القصص الصحفية عنهن. إجمالاً، وصفت أغلب من أجرينا معهن المقابلات تجاربهن مع الصحفيين وتصوراتهن عنهم، بشكل يُظهر قيام الصحفيين الذين قاموا بعمل القصص المذكورة، بخرق القواعد الأخلاقية. ويبدو أنهم تجاهلوا أيضاً كيف يمكن أن تؤثر القصة الصحفية سلباً على ناجيات معرضات لقدر كبير من الألم والكرب، مع التسبب في المزيد من الضرر على المستوى الفردي والجماعي.

توصلنا إلى أن 85 بالمئة من النساء الإيزيديات اللائي تمت مقابلتهن وصفن وقائع يمكن تعريفها من قبل الأمم المتحدة بصفتها أدلة على ممارسات تغطية صحفية غير أخلاقية، بما يشمل الوعد بنقود أو مساعدات، والضغط للكشف عن تفاصيل عن تجاربهن المؤلمة، أو الإفصاح عن الهوية دون تحصيل الموافقة.

على سبيل المثال فإن 80 بالمئة من جميع من أجريت معهن المقابلات و90 بالمئة من الناجيات، شعرن بأن كشف الصحفيين عن الصور ومعلومات تعريفية أخرى لهن قد عرضتهن وعرضت أقارب لهن لا يزلن في عهدة داعش لخطر المزيد من العنف والتنكيل. هناك ناجية قالت «مع الصور، حتى وإذا كان وجهي مغطى، لا أشعر بالأمان. إنهم يعرفون كل شيء عني. يمكنهم معرفتي من عيني. حتى أنا سأعرفهم إذا غطوا وجوههم ولم تبق إلا العينين».

54 بالمئة من المبحوثات و70 بالمئة من الناجيات، أعربن عن الشعور بأن النساء اللاتي هربن من داعش تعرضن لردود فعل سلبية عاطفية وجسدية أثناء إجراء المقابلات مع الصحفيين.

من المقلق بنفس الدرجة أن 54 بالمئة من المبحوثات و70 بالمئة من الناجيات، أعربن عن الشعور بأن النساء اللاتي هربن من داعش تعرضن لردود فعل سلبية عاطفية وجسدية أثناء إجراء المقابلات مع الصحفيين، ووصفت نصف الناجيات كيف تذكرن أثناء المقابلات مع الصحفيين لحظات مؤلمة، فضلاً عن الشعور بالحزن والإرهاق والبكاء وجلد الذات والإصابة بإغماءات أثناء المقابلة. قالت إحدى الناجيات: «الأمر صعب، وعندما يحضرون هنا، كل مرة نتلو عليهم ما تعرضنا له، فنعود إلى تلك اللحظات ونتذكرها. نعود إلى هناك مرة أخرى، إلى داعش. أتذكر كل شيء حينئذ».

توصلنا إلى أن 85 بالمئة من النساء الإيزيديات اللائي تمت مقابلتهن وصفن وقائع يمكن تعريفها من قبل الأمم المتحدة بصفتها أدلة على ممارسات تغطية صحفية غير أخلاقية، بما يشمل الوعد بنقود أو مساعدات، والضغط للكشف عن تفاصيل عن تجاربهن المؤلمة، أو الإفصاح عن الهوية دون تحصيل الموافقة.

لكن رغم الصعوبات والتحديات النفسية التي ذكرتها أغلب الناجيات ومن هربن من الأسر وتعرضن للنزوح، فإن أغلب النساء (75 بالمئة) أفدن بأن التعامل مع الصحفيين كان مفيداً. ذكرت 31 بالمئة من الناجيات شعورهن بمشاعر إيجابية بعد المقابلات،

> إن مشاورة خبيرات العنف القائم على النوع الاجتماعي ومن لديهن خبرة بالنزاعات جزء مهم من تغطية العنف المتصل بالنزاع بشكل آمن.
>
> **– شيريزان منوالا. مينوالا محامية حقوقية وناشطة تعمل حالياً في العراق.**

فهناك ناجية قالت: «عندما نتحدث إلى الإعلام، نشعر بالراحة والاسترخاء. عندما نتحدث مع الإعلام، تأتينا الراحة من كوننا تلونا قصتنا، وعندما يتحدث الناس، يشعرون باسترخاء أكثر».

تعزز نتائج بحثنا من الرأي القائل بضرورة الالتزام بنهج التركيز على الناجية في تغطية العنف الجنسي أثناء النزاعات، حيث يتم التعامل مع جميع جوانب جمع المعلومات وسرد التفاصيل المؤلمة مع تحري العناية وبشكل مسؤول ومراعي للمشاعر. إن اتخاذ خطوات لضمان تقديم الناجيات لموافقتهن بحرية وبعد تعريفهن بشكل كامل بكيفية استخدام المعلومات التي سيقمن بتقديمها، هو أمر ضروري لتمكين الناجيات أثناء تغطية مصابهن. كما أنه من المهم تقديم صورة الناجيات بشكل حافظ للكرامة، وإخبار القصة الأشمل عن حياتهن، بما يتجاوز التركيز على سردية واحدة تتعامل حصراً مع تفاصيل واقعة الاغتصاب أو أشكال العنف الأخرى.

من المهم فهم كيف يتأثر الناس بالأحداث المؤدية للكرب والألم، من أجل تقليل خطر معاودة الشعور بالألم والكرب، وتجنب الأسئلة التي تحفر عميقاً، أو الأسئلة الحساسة، حول العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما قد يؤدي إلى حدوث الأعراض الخاصة بالكرب التالي للصدمة وغير ذلك من المضاعفات التي يؤدي إليها التعرض للمعاملة السيئة لفترة طويلة. إن فهم بعضاً من المعلومات عن السياق يساعد في عدم نشر معلومات تؤثر سلباً على الناجيات. والأهم، أن مشاورة خبيرات العنف القائم على النوع الاجتماعي ومن لديهن خبرة بالنزاع جزء مهم من تغطية العنف المتصل بالنزاع بشكل آمن، حيث لا تواجه الناجيات فحسب مخاطر إضافية، إنما قد تواجهها أيضاً عائلاتهن ومجتمعاتهن ودولهن بشكل عام.

تعزز نتائج بحثنا من الرأي القائل بضرورة الالتزام بنهج التركيز على الناجية في تغطية العنف الجنسي أثناء النزاعات.

إذا كان هدف التغطية الصحفية للعنف المتصل بالنزاع - ويشمل الاغتصاب - هو لفت الانتباه إلى الفظائع المرتكبة والمساعدة وإحقاق العدالة في النهاية، إذن فلابد من إعلاء أولوية السلامة والحماية لمن اطلعونا بشجاعة على قصصهن. يجب أن تكون هذه أولوية واضحة للجميع.

توليد الأفكار

مقابلة الناجيات ليست السبيل الوحيد المتاح لإعداد قصة جيدة حول العنف القائم على النوع الاجتماعي. هناك سبل كثيرة يمكن للصحفيين من خلالها التصدي للموضوع دون تعريض الناجيات للخطر.

من حيث الممارسة، فإن هذا يعني أن الصحفي الذي يغطي العنف القائم على النوع الاجتماعي معرض للعمل أكثر من أجل الوصول إلى أفكار لقصص صحفية، وللوقوف على زوايا مبتكرة وجديدة للتعامل مع الموضوع. على الصحفي أن يفكر بشكل مبتكر في المصادر، والتفاصيل، والرسالة الكلية لتغطيته الصحفية، من أجل إنتاج أخبار وموضوعات تؤدي إلى التغيير الإيجابي وتبقى وثيقة الصلة بالجمهور.

منح القصة الصحفية عُمق

لدى فحص الغالبية العظمى من القصص الصحفية المنشورة عن العنف القائم على النوع الاجتماعي، يتبين أن بينها شيء مشترك واحد: عادة ما تتعامل مع الموضوع بصفته وقائع معزولة ونادراً ما تتصدى للمشكلة كظاهرة تخص انتهاك لحقوق الإنسان. نتيجة لهذا، نادراً ما يحصل الجمهور على فرصة لربط الظاهرة بالقيم الاجتماعية والتنميط الجندري وحقوق الإنسان، وبدلاً من هذا لا يحصل الجمهور إلا على أخبار منفصلة ومنعزلة عن الاغتصاب والعنف المنزلي وزواج الأطفال وغير ذلك من أنواع العنف القائم على النوع الاجتماعي. على الجانب الآخر، فنادراً ما تُناقش القضايا مثل النوع الاجتماعي والمعايير الجندرية وحقوق النساء والفتيات.

حتى عند كتابة قصص خبرية، يجب أن يسعى الصحفيون لعرض نتائجهم كجزء من موضوع مبحوث جيداً وموثق بشكل مستفيض، وأن يسعوا إلى إعداد قصص تستكشف العنف القائم على النوع الاجتماعي كظاهرة اجتماعية منتشرة. مثل هذه القصص يجب أن تحاول الوصول إلى ما هو أعمق من أفعال العنف الفردية اللاحقة بنساء، وأن تستكشف الأسباب الجذرية وراء العنف. يمكن أن تتخذ هذه القصص عدة أشكال: على سبيل المثال، إذا كان الموضوع «فيتشر» يستكشف العنف القائم على النوع الاجتماعي في مجتمعات اللاجئين وأوجه اللامساواة الاجتماعية وراء ذلك العنف؛ إجراء تحقيق حول زواج الأطفال من زاوية ثقافية أو من وجهة نظر المؤسسة الدينية أو المؤسسات الأخرى ذات الصلة، أو عمل قصة تسلط الضوء على الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي والمنجزات الشخصية التي حققتها الناجيات على طريق التعافي.

من أين نبدأ

الخبرات والتجارب والملاحظات الشخصية هي نقطة البدء البديهية، ويرجح أن يسمع الصحفي من أصدقائه وجيرانه بل وحتى الباعة في دكاكين البقالة وسائقي سيارات الأجرة، بعض الانطباعات والقصص. عندما يكون الصحفي في دولة بها أزمة إنسانية أو بلد به أشخاص نازحين يلتمسون اللجوء، فإن إعداد القصص حول مصاب النساء والفتيات في النزاع قد يساعد في التصدي للمعلومات المغلوطة التي تظهر لا محالة أثناء تلك الأحداث. بدلاً من تجاهلها أو تكرارها، على الصحفيين أن يستكشفوا إذا كانت تلك المعلومات المغلوطة حقيقية أم لا، وإذا ما كان هناك عُمق أكبر لتلك القصص قد يكون واجباً تعريف الجمهور به.

الاتصال بالمصادر الرسمية

عندما يتعلق الأمر بالمصادر الرسمية، فإن قسم الموارد (صفحات 30 – 31) أدناه من هذا الكتيب هو مكان جيد للبدء، وإن كان الصحفي بطبيعة الحال عليه أن يكوّن مصادره بنفسه. هناك عدد من المنظمات المحلية والدولية وهيئات الأمم المتحدة المعنية بالتعامل مع الأزمات الإنسانية، والكثير منها مذكورة أدناه. يمكن العثور في مصادر معلومات مثل بوابة بيانات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على موارد مفيدة للمعلومات المحدثة. وتعد شبكة الاستجابة الإنسانية بالمنطقة تحالف عريض للغاية يضم منظمات مجتمع مدني وهيئات أممية وحكومات وموظفين عموميين ومنظمات مجتمعية وقادة مجتمعيين، وهي فكرة جيدة بطبيعة الحال أن ينوع المرء من مصادره.

بشكل عام، أول خطوة بناءة هي الحديث مع المصادر الرسمية التي يعرفها الصحفي بشكل منتظم. قد يتمكن هؤلاء المسؤولون من ترتيب زيارات ميدانية لمواقع النزاع أو المخيمات، حيث يكون الوصول إلى مصادر القصص أسهل. كما أنه من المهم تذكر أن أغلب اللاجئين والنازحين لا يعيشون في المخيمات، أو الترتيبات الإنسانية الأخرى، إنما في مجتمعات مستضيفة. هذه في حد ذاتها زاوية قد تستحق مزيد من الاستكشاف، إذ أن الرأي العام قد اعتاد رؤية صور اللاجئين في المخيمات حصراً.

الإنصات للناس

على الصحفي أيضاً أن يتحدث إلى اللاجئين والنازحين. لن يحدث هذا إلا بالإنصات إليهم جيداً، وتوصيل أصواتهم للقصص المنشورة، بحيث تُروى تلك القصص بشكل إنساني متعاطف. يتطلب هذا بناء قدر معين من الثقة، بما أن بعض الصحفيين ذكروا أن الكثير من الناجيات واللاجئات يحجمن عن إجراء المقابلات خشية الاستهداف، أو بسبب عدم ثقتهن في الإعلام. طبقاً لموريس أيك، وهو صحفي من لبنان غطى الأزمة السورية بشكل موسع: «اللاجئات السوريات كثيراً ما يترددن في الحديث إلى الصحفيين. كُن فيما سبق أكثر انفتاحاً، مع بدء النزاع، إذ كن يحاولن توصيل أصواتهن. لكن الآن تشعر الكثيرات بالضيق والحسرة ويرون أن الإعلام يستغلهن. لقد أصبحن في موقف دفاعي أكثر».

من هنا نرى أيضاً ضرورة تحري العناية عند إجراء المقابلات مع اللاجئات والناجيات وغيرهن من الأفراد المعرضين للإجحاف. ففي أحيان كثيرة، يمكن أن تؤثر أفعال الصحفي على رؤية اللاجئات والناجيات لصناعة الإعلام ككل، ما يعني ضرورة فهم أهمية الالتزام بالتوجيهات المهنية في الأوقات كافة.

للبحث المكتبي مكانته

في حين يجب ألا يعتمد الصحفي على البحث المكتبي حصراً، فهو مكون مهم للغاية من عملية الكتابة. معرفة ما تنتجه المؤسسات الإعلامية الأخرى حول الموضوع، وفهم مستجدات الأخبار من وكالات الأنباء والسوشيال ميديا، قد يكون أمراً مفيداً، وكذلك من المفيد متابعة المدونات وصفحات الفيسبوك التي ينشئها اللاجئون والنازحون بأنفسهم. هناك منظمات عديدة تنتج تقارير واستطلاعات وتنظم حملات، قد تكون مصادر مفيدة للمعلومات ولأفكار القصص الصحفية. ولدى الكثير من المنظمات أيضاً قوائم بريدية. هناك عدد من البرامج التشاركية المفيدة التي ينشط بها اللاجئون بأنفسهم، وتشمل مشروعات للتصوير الفوتوغرافي والمسرح والإنتاج الدرامي. مع الاحتفاظ بزاوية مبتكرة ومثيرة للاهتمام، قد يتمكن الصحفيون أيضاً من الحصول على صور

الموافقة المستنيرة

في سياق إجراء المقابلة مع ناجية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، فإن «الموافقة المستنيرة» تحدث عندما يفهم الشخص دون أي إكراه عواقب وتبعات قراره بالتكلم وأن يقدم موافقته بحرية. حتى يتحقق هذا، لابد من تجنب الضغط على الناجية كي توافق على إجراء مقابلة، مع ضرورة توضيح ما سيتم حجبه من معلومات وحدود حجب المعلومات، وأهداف المقابلة، والمخاطر والمزايا المحتملة للحديث عما حدث. لا تتوفر الموافقة إذا تم الحصول على الموافقة عبر الخداع أو التضليل، أو إذا كانت ديناميات القوة بين الصحفي ومن تجري معها المقابلة تعني أن الحق في رفض أي جزء من المقابلة قد أصبح محدوداً أو مقصوراً بأي شكل.

ومقاطع فيديو لقصصهم بهذه الطريقة.

العثور على «مناسبة» لنشر القصة

عند التفكير في أفكار حول موضوعات العنف القائم على النوع الاجتماعي الصحفية، نشجع الصحفيين على التفكير في «مناسبات للنشر»، وهي بنود موجودة بالفعل على أجندة الأحداث يمكن للصحفي أن «يبرر» مع مجيئها نشر القصة. يساعد هذا الصحفيين في تقديم قصصهم أو إقناع المحررين بضرورة نشرها.

كما نشجع الصحفي على التفكير في تيمات جديدة بدلاً من التيمات التي تمت تغطيتها بشكل موسع بالفعل. الحمل والزواج المبكرين على سبيل المثال ظواهر قُدمت في الكثير من المنافذ الإعلامية. وفي بعض الدول، كان التركيز أكبر على العمل بالجنس والإتجار بالبشر لأغراض جنسية، ما أدى إلى افتراض في أوساط بعض الرجال بأن قطاعات معينة من السكان (مثال: اللاجئين) متوفرة للاستغلال الجنسي، ما أدى إلى تعريض هذه المجتمعات لضغوط ومخاطر إضافية تتصل بالتحرش والاعتداء الجنسي.

تسمح قصص المتابعة أو القصص المسلسلة بتحليل أعمق لقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي. على سبيل المثال، يمكن للصحفي كتابة «فيتشر» في ذكرى بدء نزاع معين، أو إعداد حملة صحفية قبيل حدث مخطط له، مثل «16 يوماً من الناشطية ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي» في نوفمبر/تشرين الثاني، أو اليوم العالمي للمرأة في مارس/آذار. تكون هذه القصص بالضرورة «فيتشر» وليست «خبر» بالمعنى الدقيق للكلمة. مثل هذه القصص المخطط لها تعطي الصحفي وقتاً إضافياً لتنفيذ البحث أو تسجيل المقابلات. بعض المحررين يرحبون بهذه المواد المحضرة مسبقاً ضمن فئة محتوى «ما وراء الخبر»، وفي بعض الحالات، يمكن استخدام هذا المحتوى في حملات صحفية أكبر تنطلق في يوم مخطط له للنشر أو للبث.

لكن هناك قضايا متصلة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي يتم التجاوز عنها إلى حد ما من قبل أغلب الصحفيين. تشمل قضايا مثل العنف المنزلي وقضايا الخصوصية المتعلقة بمعيشة اللاجئين في مخيمات مزدحمة، والحصول على الخدمات، ودور الرجال في مكافحة العنف، والبطالة، والفقر وآثاره على العنف القائم على النوع الاجتماعي. إضافة إلى تغطية شخصيات ومؤسسات إضافية ضمن ظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي، فإن التغطية الإعلامية للعنف القائم على النوع الاجتماعي قد تتحسن من خلال استكشاف الموضوع من زوايا مختلفة. يمكن للصحفي استكشاف القضية من منظور الضحية، أو أن يفحص آثارها على العائلات، في أثناء التعامل مع الموضوع من منظور قانوني أو صحي، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى محتوى أبعد عن الطابع الرسمي والخبري المباشر.

وأخيراً، فإن القصص غير المألوفة قد تضع لمسة إنسانية على الأزمة الإنسانية. قد لا تكون عن العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل مباشر، وإنما تمثل أكثر النساء والفتيات أثناء الأزمات الإنسانية. على سبيل المثال يمكن تسليط الضوء على كيف تسهم مجتمعات اللاجئين في التنمية وبناء السلام والفن والمجالات الأخرى. يمكن أن تركز القصة الصحفية على شريحة معينة (مثال: الفتيات اليافعات) وتسلط الضوء على مدى صمودهن في وجه النزوح أو العنف.

من المهام الأساسية للصحافة العثور على زوايا جديدة غنية بالمعلومات يمكن استكشاف الموضوع من خلالها بشكل يؤدي إلى كشف استنتاجات جديدة غير مسبوقة. يسري هذا على حالة العنف القائم على النوع الاجتماعي، حيث قد لا تكون النهج التقليدية مفيدة أو ممكنة في كل الحالات.

– عطاف الروضان، صحفية أردنية

إجراء المقابلات

لا نشجع عموماً على إجراء المقابلات مع الناجيات. في بعض الحالات النادرة وعندما تكون المقابلة ضرورية، فهناك عدة اعتبارات على الصحفي مراعاتها لتجنب التسبب في الضرر.

أثناء إعداد القصص الصحفية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي، ربما تكون أول فكرة تطرأ على الصحفي هي إجراء المقابلات مع الناجيات. بالنسبة للعديد من الصحفيين، فإن الفهم الواضح للموضوع يتطلب إجراء مقابلات مع من يعرفون به، والأفضل إجراء المقابلات مع أصحاب التجربة أنفسهم.

للأسف، أثناء التعامل مع قضايا حقوق الإنسان، يثير هذا بوضوح العديد من المآزق الأخلاقية. متى يكون مناسباً مقابلة الناجية من العنف القائم على النوع الاجتماعي؟ لأي درجة يمكن أن تكون الأسئلة تفصيلية؟ إذا شعرت الناجية بالضيق أثناء إجراء المقابلة، فهل يجب إيقاف المقابلة؟

فيما يلي بعض التوجيهات المفيدة لمساعدة الصحفي على أن يبدأ. من المهم تذكر أن كل ناجية حالة فريدة من نوعها، وتتفاعل مع الكرب والألم بشكل مختلف، لذا نشجع الصحفيين على مراعاة هذا الأمر وأن يحاولوا أن يفهموا من التعامل مع الناجية متى عليهم التوقف ومتى يمكنهم الاستمرار.

إجراء البحوث أولاً

يجب أن تبدأ عملية المقابلة ببحوث موسعة ومستفيضة، مثلاً عن طريق الحديث إلى مقدمي خدمات مواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي بالمنطقة لاكتساب فهم للسياق. وإذا أمكن، يجب أن يسعى الصحفيون للحديث مع استشاريات أو مديرات للحالات تعاملن مع الناجيات. مقابلة هؤلاء الأفراد قد يعفي الناجيات في أحيان كثيرة من الحاجة لإجراء مقابلات معهنّ، ويمكن أن يتيح الكثير من المحتوى القابل للاستخدام، مثل الاقتباسات المباشرة التي تكون مُجهّلة المصدر، ووصف بالأحداث، ومعلومات أخرى. ما إن تكتمل معلومات الخلفية والسياق، يمكن المضي قدماً إلى اتخاذ قرار إجراء المقابلة أو عدم إجراء المقابلة مع الناجية.

كن واعياً بالمخاطر

يجب أن يعي الصحفي جيداً بالمخاطر التي يحتمل أن تلحق بمن سيجري معها المقابلة: هل ستصبح ضحية لهجمات انتقامية جراء الحديث علناً عما حدث؟ هل سينبذها مجتمعها إذا تكلمت؟ هل ستكون المقابلة نفسها مؤلمة للناجية؟ قد لا تفهم الناجية جيداً هذه المخاطر. بالتالي، فقبل البدء في المقابلة، لابد من عمل الموافقة المستنيرة، أي الموافقة عن علم بجميع العواقب لإجراء المقابلة. يشمل هذا طلب الموافقة المستنيرة حول ما إذا كان يمكن استخدام الأسماء الحقيقية. كما يجب تحصيل الموافقة الصريحة لا الضمنية على التقاط الصور وتسجيل مقاطع الفيديو والتسجيل الصوتي، وشرح كيف ستقوم باستخدام هذا المحتوى.

كن واعياً بأوجه التفاوت في القوة

يجب أن يقوم الصحفي بإشراك من سيجري معها المقابلة في قرارات المقابلة. يجب أن يعي الصحفي أنه وأثناء التعامل مع الصحافة أو مع مسؤول اتصالات بالأمم المتحدة أو منظمة مجتمع مدني، فهناك تفاوت في القوة بين الصحفي والناجية من العنف القائم على النوع الاجتماعي. قد تشعر الناجية بالاضطرار أو الضغط بشكل آخر لكي تتكلم، حتى إذا لم تكن مرتاحة للكلام. من ثم فعلى الصحفي أو مسؤول الاتصالات أن يضمن تقديم الناجية لموافقتها الكاملة والمستقلة إزاء كشف قصتها أو تجربتها.

ليس في هذا دعوة لامتناع الصحفيين بشكل تام عن إجراء المقابلات مع الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ إذ قدمت ناجيات كثيرات قصصاً قوية لفتت انتباه الرأي العام إلى القضية.

إنما المقصود أن الصحفي يمكن أن يحصل على قصة فعالة بنفس القدر إذا تحدث إلى المنظمات المحلية المعنية بمساعدة الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي أو إلى هيئات الأمم المتحدة. من الممارسات الجيدة فهم خدمات الدعم الطبية والقانونية والنفسية المتاحة للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتشارك هذه المعلومات مع جمهورك ومع من تتواصل معهم لإجراء المقابلات.

أثناء المقابلة

هناك بعض الخطوات التحضيرية التي يمكن للصحفي القيام بها لضمان إجراء المقابلة بشكل مهني، وبأقل ضرر ممكن. عليك أن تناقش مع الناجية إذا كان إجراء المقابلة ضرورياً وممكناً، ومن سيحضر المقابلة. على سبيل المثال، قد ترغب الناجية في وجود صديقة معها، أو قريبة لها أو أخصائية اجتماعية. يجب إجراء المقابلات مع الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي (الإناث) من قبل صحفيات وفي حضور مُترجمات (لا مترجمين ذكور). نظراً لأن ضمان السلامة والخصوصية من الاعتبارات الأساسية، فمن المهم أن يفهم الجميع ويوافقون على الطبيعة الحساسة لهذه العملية. قد يشمل هذا ذكر تحذيرات صريحة للمترجمات والمعاونات والفرق الأمنية وطاقم الإنتاج إن وُجد، حول الطبيعة الحساسة المذكورة.

كما ننصح بأن تعي الصحفية بآثار طرح الأسئلة أثناء المقابلة، إذ قد تعيد تنشيط الإحساس بالألم والحزن لدى الناجية. فالناجيات مررن بأحداث صادمة ومؤلمة، لذا يجب أن تكون الصحفية التي تجري المقابلة واعية بالصدمة المصاحبة لأسئلتها. للناجية التي تجري المقابلة رفض الإجابة على أي سؤال وقد تختار إنهاء المقابلة مبكراً.

فالناجيات مررن بأحداث صادمة ومؤلمة، لذا يجب أن تكون الصحفية التي تجري المقابلة واعية بالصدمة الإضافية المصاحبة لأسئلتها.

يمكن أن يكون هنالك مستوى مرتفع من انعدام الثقة من قبل الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي. عليك توضيح لماذا تجري المقابلة، وأن تعامل الناجية التي تجري معها المقابلة باحترام. يجب شرح متى وأين ستُنشر المقابلة كجزء من إجراء المقابلة بشكل يحترم الناجية.

يجب تحري الدقة والتحديد في الأسئلة والكلام، وتجنب التعبيرات الفضفاضة، مع الحفاظ على سلوك محترم. يجب أن تكون الأسئلة مفتوحة لا مغلقة، ويجب تذكر السماح بوقت كافي لهذا النوع من المقابلات. من الواضح أن «استعجال» الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي أثناء المقابلة أمر ينطوي على عدم الاحترام. من ثم، فعليك أن تخطط وقتك بفعالية، وأن تراعي الوقت المطلوب للتنقل، وقد يكون وقتاً طويلاً في بعض الحالات نظراً للاعتبارات الأمنية.

دفع مقابل مادي لإجراء هذا النوع من المقابلات، سواء نقود أو هدايا من أي نوع، يعتبر تجاوز أخلاقي، ليس فقط لأنه صعب على الصحفيين الآخرين تغطية القصة، إنما أيضاً لكونه يفسد محتوى المقابلة. يمكن أيضاً أن يجعل الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي المعرضات للخطر عرضة لذكريات مؤلمة وصادمة مقابل الحصول على نقود.

> يتفاعل الناس بأشكال مختلفة مع العنف والصدمة. من المهم تذكر هذا أثناء مقابلة الناجيات، لأنه لن يتشابه رد فعل ناجيتين. إذا كنت تبحث عن رد فعل «الضحية النموذجية»، فهو شيء لا وجود له، وقد تفوتك قصة مهمة بسبب عدم توافق سلوك من تجري معها المقابلة مع فكرتك عن المشاعر «المناسبة» للموقف.
>
> – دليل iLearn الصادر عن الـ بي بي سي، حول المقابلات الحساسة القادرة على استحضار مشاعر الألم والصدمة

بعض النصائح المفيدة

يجب التركيز على الطبيعة السرّية للمقابلة وحقيقة أن الناجية لها كامل الحق في تقرير ما سيحدث للقصة لاحقاً، حتى بعد إجراء المقابلة.

يجب الإنصات باهتمام والامتناع عن تعليقات المتابعة التي لا داعي لها إلى أن تنتهي الناجية من الكلام. أنت موجودة لجمع المعلومات بموضوعية وليس كمعالجة نفسية. تجنبي إظهار العواطف أو التعاطف بشكل متجاوز للتعاملات المهنية.

يجب التفكير بحرص في كل سؤال. إذا كانت الناجية قد تحدثت بالفعل عن الموضوع التي أنت مقبلة على طرح سؤال عنه، ففكري في الانتقال إلى السؤال التالي مباشرة. إجبار الناجيات على تكرار التفاصيل قد يؤدي إلى معايشة مشاعر الألم والصدمة من جديد.

يجب التركيز على الحقائق على امتداد المقابلة. يجب تجنب توجيه النقاش نحو الجوانب العاطفية المؤثرة.

إذا ظهر الإرهاق النفسي على الناجية أو أية بوادر للضيق، فكري في إنهاء المقابلة فوراً، أو استشارة أخصائية حاضرة بالمكان حول التصرف الأفضل في هذه الحالة.

تحت الأضواء

تغطية أحداث العنف القائم على النوع الاجتماعي | آراء الخبيرات

تعكف كل من رنا حسيني وجمانة حداد وميليا إدموني ولينا عجيلات على تغطية حقوق المرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي منذ سنوات عديدة. عندما توجهنا إليهنّ بأسئلةٍ حول دور الصحفيين في إحداث نقلة في القيم الاجتماعية الضارة، اتفقن جميعاً على أن: استمرار التغطية لحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي التي تركز على الناجية ضروري كل الضرورة.

«عندما يحاول المرء تحطيم ثقافة العار والخوف المحيطة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، فمن الواجب توقع بعض المقاومة في البداية»، كذا قالت رنا حسيني، الصحفية الأردنية الحاصلة على جوائز والكاتبة والناشطة الحقوقية التي كان لها أبلغ التأثير في لفت انتباه الرأي العام إلى ما يُدعى بـ «جرائم الشرف» والتشجيع على تغيير القوانين في الأردن من أجل إنزال عقوبات أقوى في هذا الصنف من الجرائم.

«استغرق الأمر بعض الوقت لكي أبني شبكتي، ولكي يصبح لي عدد كبير من المصادر».

«إذا كنت تفكرين في تغطية العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل نشط، فهناك بالطبع مرحلة تعلم أولى، لكن قيمة هذا العمل كبيرة للغاية ولا جدال حولها»، كذا قالت حسيني، وأضافت: «استغرق الأمر بعض الوقت لكي أبني شبكتي، ولكي يصبح لي عدد كبير من المصادر، ولأبني الثقة الكافية بحيث لا تكون تغطياتي الصحفية مؤثرة فحسب، بل لكي تسهم أيضاً في بداية تغيير التصورات الراسخة حول النساء والفتيات والعنف داخل المجتمع».

نقطة بداية

بدأت حسيني العمل الصحفي عام 1993، وحينئذ كانت القضايا الخاصة بحقوق المرأة والقيم الاجتماعية والعنف القائم على النوع الاجتماعي من القضايا التي يندر الحوار حولها في المجال العام. كناشطة تسعى للمساواة، بدأت حسيني في استخدام قوة الصحافة في التوعية بالقضايا المؤثرة على النساء والفتيات. ومن خلال اعتماد منهج مباشر وبالاستناد إلى الحقائق والمعلومات، سرعان ما بدأت قصصها الصحفية في إحداث تأثير.

«كنت أريد عمل تحقيقات صحفية حول القصص التي أسمعها بشكل يومي من الأقارب والجارات والزميلات، وتُظهر جميعاً تنامي نمط الإساءة والأذى. فيما بعد، أخذتني تحقيقاتي إلى مختلف المصادر الأخرى، بما يشمل خبراء الطب الشرعي والمحامين والقضاة السابقين والأخصائيات الاجتماعيات، في محاولة لإظهار أدق صورة ممكنة عن القضية للقراء».

منح هذا حسيني القدرة على فهم ظاهرة ما يُدعى بـ «جرائم الشرف»، حيث تتعرض النساء والفتيات للقتل باسم الحفاظ على شرف الأسرة أو «تطهير» اسم الأسرة. غطت القضية في تحقيقات عديدة، لكي تضمن بقائها جزءاً من الخطاب العام، ولضمان التغطية الموسعة للتحقيقات الجنائية في تلك القضايا أيضاً.

من هنا، أصبحت حقوق وقضايا المرأة مجال خبرتها، وبدأت مسيرة عملية ألهمت مراسلات أخريات كثيرات، أن يكسرن جدار الصمت المحيط بالعنف القائم على النوع الاجتماعي.

الكم مقابل الكيف

«نرى بوضوح تأثير الصحفيات الشجاعات على امتداد المنطقة، ممن قمن بالتوعية بقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي»، كذا قالت جمانة حداد، الصحفية والمحررة والكاتبة اللبنانية الشهيرة. أثرت كتابات حداد بقوة على حركة حقوق المرأة في لبنان، وغيرت من قيم اجتماعية عديدة، ووسعت من هامش حرية التعبير. «للأسف، في حين شهدنا قطعاً تحسناً في كمية التقارير الصحفية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي، فما زلنا بحاجة للتركيز أكثر على الجودة».

في تقدير حداد، فإن تغطية قضايا المرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي في منطقة الدول العربية لا تزال تميل إلى جانب «صحافة الإثارة»، وهو ما يؤدي في حالات عديدة إلى الإضرار بالناجيات وبعائلاتهن. «ما أود أن أراه من الصحفيين هو اتساق أكبر في الجودة، لا سيما ما يتعلق بالالتزام بمبادئ الدقة والموضوعية والفهم الشامل للموضوع. كما أشجع الصحفيين على استكشاف الموضوع من مختلف زواياه وبالاستعانة بمقاربات مختلفة، بما يشمل إعداد الفيتشر الصحفي المطول الذي يسمح بقدر أكبر من الاستكشاف للأسباب الجذرية والعوامل المؤدية للظاهرة».

«ما أود أن أراه من الصحفيين هو اتساق أكبر في الجودة»

في كتابتها، تركز حداد على الحاجة إلى تحدي التابوهات بجرأة، لا سيما تلك التي تقيد من حرية التعبير أو تثبط العزم عن تحدي القيم الاجتماعية الأبوية المقبولة والمتعارف عليها حول النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. «نحن بحاجة إلى مفكرين ومفكرات يتحلون بالشجاعة، بحيث ننظر إلى ما وراء العادات والطقوس والقوانين ونسلط الضوء على الظلم أينما كان».

طريقة تقديم النساء والفتيات

عندما اندلعت الأزمة السورية في 2011، كانت القيود الجيوسياسية والثقافية تعني أن قلة من الصحفيين والصحفيات كان بإمكانهم الوصول إلى الخطوط الأمامية لتغطية القضايا التي تؤثر على النساء والفتيات. من هؤلاء كانت ميليا إدموني، وقد أسهمت أيضاً في تأسيس شبكة الصحفيات السوريات، في محاولة لزيادة تغطية عدالة النوع الاجتماعي وحقوق المرأة. كما كان للشبكة هدف رئيسي آخر، هو تفعيل مدونة سلوك مهنية تساعد على كسر الأنماط المحيطة بالنساء في الإعلام.

قالت إدموني موضحة: «ما رأيته هو أن الإعلام التقليدي يصور النساء السوريات

> **كنت أريد تسليط الضوء على كيف أن النساء، سواء على الخطوط الأمامية أو وراء الكواليس، يشكلن مستقبل سوريا ويساعدن أجيالاً كاملة على التعافي من أسوأ ما في الأزمة.**
>
> **– ميليا إدموني، الصحفية السورية والمشاركة في تأسيس شبكة الصحفيات السوريات**

بموجب أنماط جامدة وأحادية: كضحايا وأرامل وزوجات للمعتقلين وكرهائن، في أضعف حال... وهي كلها صور وأنماط أخفقت في كشف إنسانية هؤلاء النساء كأفراد، وقوتهن الملحوظة». أضافت: «كنت أريد تسليط الضوء على كيف أن النساء، سواء على الخطوط الأمامية أو وراء الكواليس، يشكلن مستقبل سوريا ويساعدن أجيالاً كاملة على التعافي من أسوأ ما في الأزمة».

«كصحفية، لا يمكنك البدء في العمل على قصة جديدة ومعك أي تصورات أو معتقدات سابقة حولها».

لدى سؤالها عن النصيحة التي تريد تقديمها للصحفيات المقدمات على دخول المجال، قالت إدموني: «كوني موضوعية كصحفية، لا يمكنك البدء في العمل على قصة جديدة ومعك أي تصورات أو معتقدات سابقة حولها. يجب أن تكوني موضوعية تماماً لكي تتمكني من استكشاف الموضوع من منظور حقوق الإنسان».

كما دعت إدموني الصحفيين والصحفيات إلى إجراء بحوث موسعة ومستفيضة لدى محاولة طرح قضية للنقاش، مثل قضية العنف القائم على النوع الاجتماعي. «إن غياب المعرفة الكافية أو الفهم السليم للموضوع بمختلف جوانبه، يمكن أن يكون ضاراً للصحفية وللناجية على السواء، فالصحفيين والصحفيات بحاجة إلى ضمان مشاورة المنظمات الرسمية، والأخصائيات المعنيات بالنوع الاجتماعي، والأخصائيات النفسيات، والخبيرات الرئيسيات الأخريات، من أجل دعم القصة الصحفية».

صوت متناغم

تردد لينا عجيلات صدى مشاعر إدموني، ولينا صحفية أردنية بارزة وشاركت في تأسيس المجلة المستقلة على الإنترنت «حبر». طبقاً لعجيلات، تم إنشاء حبر بغرض تعزيز مجتمع يصون القيم الخاصة بالمحاسبة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتعددية، من خلال صحافة المالتي-ميديا. يشمل هذا توفر الشجاعة للتناول النقدي للقضايا من قبيل النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والاقتراب من تحليل هذه القضايا من منظور غير منحاز ويستند إلى الأدلة والمعلومات، وبناء على فهم حقوقي وتقاطعي للقضية.

«الجرأة في تناول بعض الموضوعات مسألة مثيرة للإعجاب، لكن الاتساق في المهنية والجودة تحدٍ آخر تماماً، لا سيما في مواجهة قصص صعبة ومواعيد تسليم لا ترحم»، كذا أوضحت عجيلات: «في أغلب الأحيان، تتطلب القصة الصحفية الجيدة وقتاً أطول لاستكشاف الموضوع من عدة زوايا، بدعم من الحقائق والمعلومات والاقتباسات ومعلومات الخلفية التي تصل إلى ما هو أبعد من البديهي».

فيما يخص العنف القائم على النوع الاجتماعي، يشتمل هذا على التعاطي مع مختلف العوامل المحيطة بالعنف نفسه، مثل أوجه انعدام المساواة الاجتماعي الاقتصادي، والتحيزات القانونية، وأمور أخرى، هي جميعاً وثيقة الصلة بحياة النساء والفتيات وتؤدي إلى تبرير العنف المرتكب ضدهن.

«يجب على المحررات والصحفيات أن يكن على نفس الموجة ونفس مستوى الفهم، فيما يتعلق بهذه النوعية من القضايا».

كما ركزت عجيلات على أهمية اعتماد المؤسسات الإعلامية لأدلة توجيهية واضحة تستعرض فيها هوياتها التحريرية، وأوضحت أن هذا الأمر لا يتوفر في صناعة الإعلام الإقليمية. هذا، كما أضافت، يعرض الصحفيات لمواقف صعبة، إذ كثيراً ما يخضن في مواقف تنطوي على تحديات، لم يسبق التعامل معها، دون دعم كافي من المحررين والمنظمات الإعلامية التي يعملن بها.

وقالت عجيلات: «يجب على المحررات والصحفيات أن يكن على نفس الموجة ونفس مستوى الفهم، فيما يتعلق بهذه النوعية من القضايا، مع ضمان توافق جميع السياسات والتنظيمات مع إتاحة الاستكشاف الحر والبناء لقضايا النوع، والعنف وغير ذلك من القضايا الأساسية».

تأثير الصحافة

في أغسطس/آب 2017، صوت البرلمان الأردني على إلغاء المادة 308 المثيرة للجدل من قانون العقوبات، وكانت تسمح للجناة الذين يرتكبون أفعال الاعتداء الجنسي بالإفلات من العقاب إذا تزوجوا من الضحايا. شن الصحفيون والصحفيات والناشطات والنشطاء حملة على مدار سنوات لإلغاء هذا القانون، ما أظهر تأثير الصحافة في تعزيز العدالة الاجتماعية. وفي العام نفسه، أصدر البرلمان في كل من تونس ولبنان قوانين غير مسبوقة، أحدها يجرم جميع أشكال العنف ضد النساء والآخر يقضي بإلغاء قانون مثل الذي أُسقط في الأردن. في الحالات الثلاث، جاء التغيير بعد سنوات من النقاش العام والتغطية المتواصلة من قبل الصحفيات والصحفيين عبر مختلف منصات النشر، ما يسلط الضوء على أهمية التقارير الصحفية عالية الجودة في الكفاح من أجل العدالة الاجتماعية.

هذه المنجزات إذا نظرنا إلى كل منها منفصلة، قد تبدو صغيرة، لكنها تؤشر بتحولات كبرى تحدث على المستوى المجتمعي. هنا نرى أكبر تأثير للصحافة: التغيير البطيء والتدريجي في الرؤى والتحيزات والمعتقدات القائمة والراسخة، ومحاسبة الناس من مختلف التوجهات على تصرفاتهم أو على صمتهم.

أخطاء شائعة

عند تغطية قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، فما يلي هي الأخطاء الأكثر انتشاراً التي قد يرتكبها الصحفيون.

إقحام التحيزات الشخصية في القصة

مهمة الصحفية هي تقديم المعلومة. من ثم، فإن السماح للمعتقدات والتوجهات الشخصية (وتشمل التحيزات الثقافية والدينية أو غيرها) بأن تلوّن القصة أمر غير أخلاقي بوضوح. يشمل هذا إصدار الأحكام – إما بشكل مباشر أو غير مباشر – على المظهر أو الملبس أو التصرفات الخاصة بالناجية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وإضافة أي تفاصيل يمكن تفسيرها بهذا الشكل.

ذكر تفاصيل كاشفة لهوية الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي

سوف يحدث كثيراً أن تتحدثين مع ناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وسيكون من غير المناسب نشر أو بث أسمائهن أو أية معلومات تعريفية أخرى. إن تعريض الناجيات اللاتي يتم إجراء مقابلات معهن لمزيد من الخطر قد يكون له عواقب ضارة. عليك تجنب ذكر التفاصيل التي تمكّن من التعرف على الهوية ولو بطريقة «الأحجية» [تجميع معلومات من هنا وهناك للوقوف على هوية الشخص].

الصياغة/اللغة غير المناسبة

استخدام صياغات مبهمة أو مخففة (انظري صفحة 8) يؤدي إلى عدم دقة المنتج الصحفي، وهو الأمر المضلل للجمهور. نرجو الرجوع إلى مسرد المصطلحات (صفحة 32) لفهم المصطلحات المستخدمة عند وصف العنف القائم على النوع الاجتماعي. اختيار الكلمات مهم للغاية في تغطية هذه القضية.

الفهم غير الكافي للمداولات القضائية الجنائية

تغطية المداولات القضائية الجنائية لأية قضية تتطلب فهماً مستفيضاً وواضحاً للقانون. نشجع الصحفيات على مراجعة التفاصيل القانونية لأية قضية يعملن عليها بحرص ومشاورة المحامين والمنظمات الرسمية، لدى الضرورة، للتثبت من صحة فهم التفاصيل القانونية.

التركيز على تفاصيل تخص ضحايا/الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي

لدى تركيز التقارير الصحفية على تفاصيل مثل الثياب أو العادات الشخصية أو المظهر البدني للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، يميل هذا التركيز إلى تشتيت الأنظار بعيداً عن الجناة، وفي أسوأ الحالات قد يؤدي إلى لوم الناجية، ما يسهم في سيادة مناخ يصعب أكثر على النساء الإبلاغ بوقائع العنف القائم على النوع الاجتماعي أو الحصول على الخدمات، ويسهل أكثر من إفلات الجناة من العقاب.

عدم القيام بالبحث

من مرحلة الفكرة الأولية للقصة الصحفية، وحتى تغطية المداولات القضائية الجنائية والمتابعات الصحفية، يحتاج الصحفي دائماً لإجراء بحوثه حول العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل مستفيض وموسع. يعني هذا التحدث إلى الخبراء والقيام بالبحث المكتبي، وفهم الزوايا الطبية والقانونية والاجتماعية لظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي.

المصطلحات وأهميتها

اللغة قابلة للتكيف بدرجة مذهلة، وهي أيضاً مهمة للغاية في تناول القضايا. في حالات كثيرة، تتعرض المعاني للتخفيف أو الفقدان التام بسبب استخدام مصطلحات غير مناسبة.

في حالة تغطية قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، يمكن تحسين الكتابة من خلال الاستخدام الحريص للغة. في أحيان كثيرة، قد يلجأ الصحفي دون قصد إلى لغة بها مشكلات قد تطيح بحياد القصة أو تعزز من الأنماط والتصورات الضارة والمفاهيم المغلوطة.

على سبيل المثال، من الأفضل استخدام مصطلح «ناجية» لا مصطلح «ضحية» في أغلب السياقات، إذ أنه يفيد بالقدرة على الصمود والتمكين. ومصطلح «جرائم الشرف» يعطي جرائم القتل دلالات إيجابية، وهو غير دقيق وغير محايد. في حين أن هناك بدائل كثيرة مقترحة (بما يشمل «قتل الإناث» و«جرائم العار» و«القتل الأبوي») فليست أي من هذه البدائل منتشرة. لذا فالحل المتبع هو إما استخدام كلمة «ما يُدعى» قبل «جرائم الشرف» أو وضع المصطلح بين قوسين: «جرائم الشرف».

في حالة تغطية قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، يمكن تحسين الكتابة من خلال الاستخدام الحريص للغة.

المصطلحات الفضفاضة والمبهمة لوصف أعمال العنف القائم على النوع الاجتماعي كثيراً ما تكون مربكة وغير دقيقة. على سبيل المثال فإن صياغة «فرض نفسه عليها» مبهمة ويمكن استخدامها لوصف أنواع متعددة من الاعتداءات. مصطلح «اغتصاب» أدق بكثير في معناه، فهو يعني تحديداً الإيلاج بغير رضا الطرف الآخر. هذا الدليل يشتمل على مسرد كامل بالمصطلحات. في النهاية، يحتاج الصحفي إلى تكييف قصته بما يضمن أن اللغة المستخدمة بسيطة وواضحة ومفهومة للجمهور المستهدف. يشمل هذا تجنب استخدام العبارات المربكة وقضاء وقت كافي في شرح المصطلحات التي يشعر الصحفي أن جمهوره قد لا يألفها.

من الممارسات الجيدة في العمل الصحفي الاتفاق في صالة التحرير على قائمة بالكلمات والمصطلحات الأساسية، لا سيما تلك التي تستخدم كثيراً. في المؤسسات الإعلامية الأكبر دليل أسلوبي – يعد أحياناً جزءاً من الأدلة الإرشادية للمحررين/المنتجين – لضمان اتساق اللغة. هذه التوجيهات والأدلة قد تمثل أداة قيمة لتحسين المنتج بشكل عام، وليس فقط لتعريف الكلمات المتصلة بقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي.

> نشجع الصحفيات على وضع أنفسهن مكان الناجيات، وتكييف القصة الصحفية بناء على هذا التصور. التعاطف نقطة بدء مهمة في التغطية الأخلاقية للأحداث.
>
> – نادين النمري، الصحفية والناشطة الأردنية

العنف القائم على النوع الاجتماعي والقانون

الكتابة عن العنف القائم على النوع الاجتماعي تحتاج إلى فهم واضح لبعض جوانب القوانين الجنائية والمدنية والعرفية. تختلف هذه القوانين من بلد لبلد ونشجع الصحفيين والصحفيات على إجراء بحوثهم في هذا المجال بأنفسهم، وكلما أمكن، أن يسعوا للحصول على النصح والمشورة من الفريق القانوني في المؤسسة التي يعملون بها.

«الكتابة عن العنف القائم على النوع الاجتماعي تحتاج إلى فهم واضح لبعض جوانب القوانين الجنائية والمدنية والعرفية».

كما أنه مما يساعد الصحفي أن يكون ضمن قائمة مصادره صحفيين، إذ قد يفيده في مختلف جوانب العمل الصحفي، حتى في قضايا لا ترتبط بالعنف القائم على النوع الاجتماعي. القوانين المتصلة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي تتغير، ويجب على الصحفي أن يبقى مطلعاً على هذه التغييرات، فهذه التغييرات في حد ذاتها تعد زاوية جيدة تستحق التغطية. على سبيل المثال، عندما عدّل لبنان قانون حماية النساء وأفراد الأسرة من العنف الأسري في عام 2014، وفرت أول الإدانات بناء على القانون الجديد فرصة للمتابعة الصحفية، وسمحت بمزيد من الاستكشاف لكيف يمكن لتغيير الإطار القانوني أن يُحدث تغييرات إيجابية على مستوى المجتمع.

«مما يساعد الصحفي أن يكون ضمن قائمة مصادره صحفيين، إذ قد يفيده في مختلف جوانب العمل الصحفي».

السلوكيات والممارسات السلبية الخاصة بالشرطة والقضاء تجاه الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي تحول دون التماس الكثيرات للانتصاف القانوني. عادة ما يكون هناك نقص في الموارد الخاصة بالتحركات القانونية، ويفاقم منها أكثر تحديات توفير الأدلة الداعمة من الشهود على الجرائم المتصلة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي.

توجد قوانين وتشريعات مثيرة للجدل في مختلف الدول العربية، ويمكن أن تؤثر سلباً على مداولات الكثير من قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي وأن تسهم في تكريس إفلات الجناة من العقاب. في حين أدخلت العديد من الدول العربية إصلاحات تشريعية إيجابية تعزز من المساواة بين الجنسين وتحمي النساء من العنف، فإن ضمان المساواة أمام القانون يبقى تحدٍ قائم في مختلف أنحاء المنطقة، وهذا في تقدير دراسة موسعة لعدالة النوع الاجتماعي والقوانين، استكشفت الأطر القانونية القائمة في 18 دولة بالمنطقة.[1]

هناك ثغرات قائمة في عدة دول، تستمر في حرمان النساء من المساواة في القانون. على سبيل المثال، فإن دساتير عدة دول لا تكفل المساواة بين الجنسين، والقوانين الجنائية في خمس دول على الأقل لا تزال تبرئ المغتصب من العقاب إذا تزوج ضحيته. كما تسمح قوانين العقوبات في 11 دولة بتخفيف العقوبة، في جرائم مثل الزنا، أو تبرئة الجاني في ما يُدعى بـ «جرائم الشرف»، في حين لا تجرّم أي من الدول المشمولة بالدراسة، بشكل صريح، الاغتصاب الزوجي.

«هناك ثغرات قائمة في عدة دول، تستمر في حرمان النساء من المساواة في القانون».

كما أن السن القانونية للزواج في أغلب دول المنطقة هي 18 عاماً للفتية والفتيات، لكن يمكن للمحاكم أن تسمح للفتية والفتيات بالزواج في سن أصغر: حتى سن 13 عاماً في بعض الدول بالنسبة للفتيات. في لبنان على سبيل المثال، لا توجد سن دنيا للزواج، إذ يعتمد الأمر على الطائفة الدينية للمرء، وهو ما يُظهر الحاجة إلى أن يفهم الصحفيون جيداً القوانين في سياق تغطياتهم الصحفية.

1.UNFPA, UNDP, UN Women, ESCWA, Gender Justice and the Law in the Arab States Region, 2018, accessed at: https://arabstates.unfpa.org/en/publications/gender-justice-and-law-arab-states-region

استخدام الصور

سواء كان عمل الصحفي على الإنترنت أو في الصحافة المطبوعة أو في التلفزة، فمن المرجح أن تزيد الصور القوية كثيراً من تغطية قصة العنف القائم على النوع الاجتماعي التي يعدها الصحفي، لا سيما إذا كانت الصورة أصلية (لا من قاعدة بيانات الصور المتوفرة). نحن هنا بصدد مأزق أخلاقي. فمن دون الموافقة المستنيرة، عليك ألا تحدد هوية الناجية من العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الصورة، من ثم، فعليك أن تبتعدي عن تصوير تفاصيل قد تؤدي للتعرف على الهوية. يجب تحري الحرص في استخدام تكنيكات حفظ الخصوصية المعروفة، مثل البكسلة وتغيير الأصوات أو التصوير في مواجهة الضوء، مع العلم بأن هذه الأساليب لا تؤدي دائما إلى حجب الهوية. أي شيء مميز، مثل وشاح الرأس مثلاً أو خاتم الزفاف، أو الأثاث في بيت، أو وجود فرد آخر من الأسرة، هذه تفاصيل قد تكشف بسهولة عن هوية المصدر وتؤدي لمشكلة. عند استخدام الصور، من الضروري الاستعانة بالعنونة الواضحة للصور لتجنب سوء التفسير. عليك أن تكوني مبدعة في حلولك: على سبيل المثال، فالصور ومقاطع الفيديو في سوق مزدحمة أو في منطقة عامة يُرجح ألا ترتبط في الأذهان بالناجية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، مقارنة بالصور ومقاطع الفيديو التي يتم تصويرها في بيتها أو شارعها.

دراسة حالة: زواج الأطفال

زواج الأطفال هو من بين آليات التكيف السلبية الأكثر انتشاراً في الأزمات الإنسانية، وله في العادة آثار سلبية دائمة تمس حماية الفتيات اليافعات.

«قد يقول بعض الناس إن تزويج الفتاة الصغيرة يساعد في حل بعض مشكلاتها»، كذا أوضحت مي، الفتاة اليافعة من مخيم شاتيلا في لبنان: «حتى بعض الفتيات الساذجات... قد يعتقدن هذا، ويتحمسن لفكرة أن يكون لديهن بيوتهن وعائلاتهن. لكن الحقيقة أن الفتيات في عمري لا يعرفن شيئاً عن الحياة والمسؤوليات وما يتطلبه الأمر لإدارة بيت أو لتربية عائلة. ينتهي بهن المطاف بالخروج من مشكلة للسقوط في مشكلة جديدة. زواج الأطفال لا يحل أي مشكلة، ويجب تعريف فتيات أكثر وأكثر بهذه الحقيقة».

«الحقيقة أن الفتيات في عمري لا يعرفن شيئاً عن الحياة والمسؤوليات وما يتطلبه الأمر لإدارة بيت أو لتربية عائلة».

كثيراً ما يعاني الأطفال وصغار السن في أوقات النزاع، ويعتبروا فئة مستضعفة كثيراً ما تتعرض حقوقها للانتهاك مع إفلات الجناة من العقاب. جزء من السبب في هذا هو أن لا أحد يستمع إليهم: فكثيراً مالا يصدق البالغون الأطفال والصغار عندما يتعرضوا للعنف ويتحدثوا عنه. قد يؤدي هذا إلى ثقافة من الصمت. كثيراً ما يجدوا أنفسهم بلا حول ولا قوة، ومن الأسهل على سبيل المثال تجاهل تعرض طفلة لإساءة جنسية في المجتمع، مقارنة بمواجهة هذا الأمر والتعامل مع المشكلة.

«زواج الأطفال في مخيمات اللاجئين في الأردن ولبنان والعراق وتركيا ومصر هو من أشد مسببات العنف القائم على النوع الاجتماعي في المنطقة».

في بعض الدول، يشجع الوالدان الأطفال، والفتيات تحديداً، على الزواج في سن صغيرة أملاً في أن تستفيد الفتاة والوالدان اجتماعياً واقتصادياً. وفي الحقيقة، فإن لهذا الأمر تداعيات خطيرة على حياة الطفلة التي تتعرض للزواج المبكر. على سبيل المثال، فإن خطر وفيات الأمومة بالنسبة للأمهات تحت سن 15 عاماً في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، يبلغ ضِعف نفس الخطر في حالة الإناث الأكبر سناً.

يعد زواج الأطفال في مجتمعات اللاجئين في الأردن ولبنان والعراق وتركيا ومصر من أكبر بواعث القلق الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في المنطقة. نالت هذه القضية الكثير من اهتمام الإعلام أثناء السنوات القليلة الماضية، وكانت النتائج مختلطة ومتباينة.

ساعدت التغطية في تسليط الضوء على المشكلة، وأسهمت في جهود المنظمات الإنسانية الساعية إلى حشد الموارد وتوفير الخدمات للعمل على هذا الملف.

لكن هذا الاهتمام الإعلامي أذاع أيضاً فكرة أن أية فتاة سورية مستعدة للزواج في سن صغيرة للغاية. أفادت الفتيات السوريات وعائلاتهن بالإحساس بأن الإعلام أسهم في نشر التصورات السلبية عن النساء والفتيات السوريات، وكان رد الفعل أحياناً هو زيادة العزلة والسيطرة على النساء الأصغر سناً على وجه التحديد.

«هذا الاهتمام الإعلامي أذاع أيضاً فكرة أن أية فتاة سورية مستعدة للزواج في سن صغيرة للغاية».

كما أنه ويسبب التصورات القائمة بأن زواج الأطفال ليس شكلاً «حقيقياً» من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، لم يكن بعض الصحفيين والصحفيات حريصون وحريصات في التعامل مع كشف المعلومات، بما يشمل صور للفتيات، ما يعني تعريضهن لخطر الانتقام من قبل آخرين في المجتمع.

بعض الحقائق عن زواج الأطفال

يُعرّف زواج الأطفال (ويسمى أحياناً «الزواج المبكر») بأنه الزواج قبل بلوغ الفرد سن 18 عاماً.

رغم الالتزام المنتشر والذي عليه إجماع شبه كامل بضرورة إنهاء زواج الأطفال، فإن فتاة من كل 3 فتيات في الدول النامية – باستثناء الصين – يُرجح أن تتزوج قبل بلوغ 18 عاماً.

فتاة من كل 9 فتيات ستتزوج قبل بلوغ 15 عاماً. أغلب هؤلاء الفتيات يعانين من تدهور الوضع المالي والتعليمي، ويعشن في مناطق ريفية.

خلال العقد المقبل، سوف تتزوج كل عام 14.2 مليون فتاة تحت 18 عاماً. هذا يعني زواج 39 ألف فتاة تحت السن القانونية يومياً.

> **رأيت فتيات صغيرات تبلغ أعمار بعضهن ١٤ عاماً وقد أصبحن أمهات. رأيتهن يُجبرن على الزواج، ويتم ضربهن أحياناً ليقبلن به، ورأيت بعضهن يمتن أثناء الولادة**
>
> – أم رائد، قابلة من دمشق، سوريا

إعداد برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي

الوقاية والتعامل مع الحالات

الكتابة عن العنف القائم على النوع الاجتماعي تتطلب وجود فهم واضح لبعض جوانب القوانين الجنائية والمدنية والعرفية. تختلف هذه التفاصيل كثيراً من بلد لبلد، ونشجع الصحفيات والصحفيين على إجراء بحوثهم في هذا المجال، وأن يلتمسوا كلما أمكن نصيحة الفريق القانوني بالمؤسسة التي يعملون بها.

«الكتابة عن العنف القائم على النوع الاجتماعي تتطلب وجود فهم واضح لبعض جوانب القوانين الجنائية والمدنية والعرفية».

كما أنه مما يساعد الصحفي أن يكون ضمن قائمة مصادره صحفيين، إذ قد يفيده في مختلف جوانب العمل الصحفي، حتى في قضايا لا ترتبط بالعنف القائم على النوع الاجتماعي. القوانين المتصلة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي تتغير، ويجب على الصحفي أن يبقى مطلعاً على هذه التغييرات، فهذه التغييرات في حد ذاتها تعد زاوية جيدة تستحق التغطية. على سبيل المثال، عندما عدّل لبنان قانون حماية النساء وأفراد الأسرة من العنف الأسري في عام 2014، وفرت أول الإدانات بناء على القانون الجديد فرصة للمتابعة الصحفية، وسمحت بمزيد من الاستكشاف لكيف يمكن لتغيير الإطار القانوني أن يُحدث تغييرات إيجابية على مستوى المجتمع.

«مما يساعد الصحفي أن يكون ضمن قائمة مصادره صحفيين، إذ قد يفيده في مختلف جوانب العمل الصحفي».

السلوكيات والممارسات السلبية الخاصة بالشرطة والقضاء تجاه الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي تحول دون التماس الكثيرات للانتصاف القانوني. عادة ما يكون هناك نقص في الموارد الخاصة بالتحركات القانونية، ويفاقم منها أكثر تحديات توفير الأدلة الداعمة من الشهود على الجرائم المتصلة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي.

توجد قوانين وتشريعات مثيرة للجدل في مختلف الدول العربية، ويمكن أن تؤثر سلباً على مداولات الكثير من قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي وأن تسهم في تكريس إفلات الجناة من العقاب. في حين أدخلت العديد من الدول العربية إصلاحات تشريعية إيجابية تعزز من المساواة بين الجنسين وتحمي النساء من العنف، فإن ضمان المساواة أمام القانون يبقى تحدٍ قائم في مختلف أنحاء المنطقة، وهذا في تقدير دراسة موسعة لعدالة النوع الاجتماعي والقوانين، استكشفت الأطر القانونية القائمة في 18 دولة بالمنطقة.

هناك ثغرات قائمة في عدة دول، تستمر في حرمان النساء من المساواة في القانون. على سبيل المثال، فإن دساتير عدة دول لا تكفل المساواة بين الجنسين، والقوانين الجنائية في خمس دول على الأقل لا تزال تبرئ المغتصب من العقاب إذا تزوج ضحيته. كما تسمح قوانين العقوبات في 11 دولة بتخفيف العقوبة، في جرائم مثل الزنا، أو تبرئة الجاني في ما يُدعى بـ «جرائم الشرف»، في حين لا تجرّم أي من الدول المشمولة بالدراسة، بشكل صريح، الاغتصاب الزوجي.

«هناك ثغرات قائمة في عدة دول، تستمر في حرمان النساء من المساواة في القانون».

كما أن السن القانونية للزواج في أغلب دول المنطقة هي 18 عاماً للفتية والفتيات، لكن يمكن للمحاكم أن تسمح للفتية والفتيات بالزواج في سن أصغر: حتى سن 13 عاماً في بعض الدول بالنسبة للفتيات. في لبنان على سبيل المثال، لا توجد سن دنيا للزواج، إذ يعتمد الأمر على الطائفة الدينية للمرء، وهو ما يُظهر الحاجة إلى أن يفهم الصحفيون جيداً القوانين في سياق تغطياتهم الصحفية.

أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان الخاصة بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي – الدول العربية

يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على ضمان توفر الخدمات الكفيلة بإنقاذ الحياة، عالية الجودة، للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي على امتداد المنطقة العربية. يعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان مع شركاء والمجتمع المدني والحكومات لوضع استراتيجيات لتجنب مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي وتخفيف آثارها.

يدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان المراكز الآمنة في المنطقة، وفيها يمكن للنساء والفتيات الحصول على الخدمات والأنشطة النفسية-الاجتماعية فضلاً عن خدمات التعامل مع العنف القائم على النوع الاجتماعي الأخرى. يتعاون الصندوق عن كثب مع وزارات الصحة ومقدمي الخدمات الصحية الآخرين لضمان توفر علاج ما بعد الاغتصاب الذي يركز على مصلحة الناجيات.

ويقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع الهيئات الأخرى بقيادة مجموعات تنسيق التعامل مع العنف القائم على النوع الاجتماعي في المنطقة، ويوفر توجيهات استراتيجية وخبرات فنية.

للاطلاع على تفاصيل استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، يُرجى الاطلاع على الاستراتيجية الإقليمية للصندوق حول منع والتعامل مع العنف القائم على النوع الاجتماعي في الدول العربية (*https://bit.ly/38EnPWn*).

بيانات العنف القائم على النوع الاجتماعي

ما مدى انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي؟ لدى تغطية هذه القضية الحساسة، فإن للإحصاءات والبيانات الكمية مكانها الهام، وإن كانت قد تؤدي أحياناً إلى التشتيت عن الرسالة الأساسية.

إن الوصول إلى البيانات الخاصة بمعدلات انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي مسألة صعبة. ويسري هذا بصفة خاصة على سياق الأزمات الإنسانية، حيث تؤدي محدودية الخدمات وعدم استقرار الوضع الأمني والقيود على الوصول لمختلف المناطق، إلى صعوبة الوصول إلى بيانات دقيقة. بشكل أعم، فإن الوصم المتصل بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، يمنع الناس في أحيان كثيرة من الإبلاغ به.

«الوصم المتصل بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، يمنع الناس في أحيان كثيرة من الإبلاغ به».

عادة ما تعكس البيانات الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي الحوادث المبلغ بها فقط، وهي تعتبر نسبة صغيرة من مجموع حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي. هناك دراسة صدرت مؤخراً تشير إلى أن 7 بالمئة فقط من الناجيات في الدول النامية يبلغن خدمة من الخدمات بحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، وأقل من النصف (46 بالمئة) من جميع الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي يخبرن أي أحد، بما يشمل أفراد في الأسرة، أو الأصدقاء. أغلب الأدلة عن نطاق وطبيعة العنف القائم على النوع الاجتماعي في سياق الأزمات الإنسانية مشتقة من التقييمات الكيفية، والدراسات الكيفية، وإحصاءات تسليم الخدمات.

تشير هذه المعلومات إلى زيادة الكثير من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي أثناء الأزمات. والحاجة إلى «تحصيل بعض الإحصاءات» حول العنف القائم على النوع الاجتماعي قد تؤدي إلى تقديرات غير سليمة وتشارك هذه البيانات على نطاق واسع، أو أن يتم تشارك الإحصاءات دون توضيح سياقها.

ونظراً للتحديات المحيطة بجمع البيانات الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وتفسير هذه البيانات، فإن مشاورة أخصائيات العنف القائم على النوع الاجتماعي حول كيفية تفسير البيانات والأرقام يُرجح أن تكون مفيدة. على سبيل المثال، فإن زيادة الإبلاغ بحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي قد يكون نتيجة افتتاح مركز جديد للمرأة في منطقة معينة، أو بسبب حملة تشجع النساء على الإبلاغ، وليس بسبب زيادة حقيقية في حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي.

«مشاورة أخصائيات العنف القائم على النوع الاجتماعي حول كيفية تفسير البيانات والأرقام يُرجح أن تكون مفيدة».

هناك أسباب عديدة لضعف نسب الإبلاغ بحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي على مستوى العالم. فالكثير من الناجيات يعتقدن أنه لن يصدقهن أحد، أو أن اللوم سيقع عليهن، أو أن الأسرة ستعنفهن، أو أن الأزواج سيقومون بنبذهن. إن الوصم الاجتماعي والخوف مما قد يفعله الجناة وفقدان حضانة الأطفال والبيت أو الدعم المالي، هي من بين أسباب ضعف نسب الإبلاغ.

> **« الجرأة في تناول بعض الموضوعات مسألة مثيرة للإعجاب، لكن الاتساق في المهنية والجودة تحدٍ آخر تماماً، لا سيما في مواجهة قصص صعبة ومواعيد تسليم لا ترحم».**
>
> **- لينا عجيلات،** الصحفية/المحررة الأردنية

ما سبب ضعف نسب الإبلاغ بحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي؟

- الناجيات يخشين من فقدان بيوتهن
- العواقب المالية السلبية
- الوصم الاجتماعي
- الخوف مما قد يفعله الجناة
- الخوف من خسارة حضانة الأطفال
- عدم توفر المعلومات
- عدم الثقة في الشرطة/المؤسسات القانونية
- عدم توفر خدمات الدعم
- الخوف من الترحيل
- ارتفاع تكاليف الإجراءات القانونية
- العنف ضد النساء غير مُجرّم بموجب قوانين في العديد من الدول

اختبار ذاتي للقواعد المرعية في إعداد القصة الصحفية

فكري في استعراض النقاط التالية قبل تسليمك للقصة الصحفية، لضمان ألا تؤدي القصة إلى أي ضرر.

1

هل بذلت كل جهد ممكن لتجنب إجراء المقابلة مع الناجية؟

أثناء إعدادك للقصة، هل أجريت جميع البحوث والمشاورات اللازمة مع المصادر والسلطات الرسمية؟

هل تحققت من وجود معلومات إضافية أو ربما تصريحات غير مباشرة من الناجيات، لدى المنظمات التي تقدم خدمات دعم الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي؟

2

أثناء إجراء المقابلات الشخصية، هل كنت متعاطفاً مع الصدمة التي عانتها الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي؟

هل سعيت لتواجد أخصائية معنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي أثناء المقابلة؟

هل بذلت كل جهد ممكن لتقوم بالمقابلة دون أن تتسبب في إعادة معايشة الصدمة؟ هل تأكدت من أن من تقابلهن تمت توعيتهن بخدمات الاستشارة والدعم الملائمة؟

هل أرشدتهن إلى طريق خدمات الدعم الملائمة في المنطقة؟ هل تعرف ما هي المساعدات المتوفرة؟

3

هل قمت بحماية مصادرك/ضيوفك؟

هل تأكدت من أن تعاملاتك مع الناجية كانت حافظة للخصوصية بشكل كامل ولم تكن هناك تداعيات سلبية جراء هذه التعاملات؟

هل حصلت على الموافقة المستنيرة؟

تذكر أن «الموافقة المستنيرة» تعني أن الشخص الذي تتحدث معه ينبغي أن يفهم آثار «نشر القصة على الملأ»، وعليك واجب الحرص في هذه الحالات. كذلك تذكر أن «التعرف على الشخص بتجميع أجزاء الصورة» يمكن أن يمثل مشكلة، والاسم المستعار أو الصورة المشوشة قد لا تكون إجراءات كافية لمنع التعرف على هوية الشخص.

4

هل كنت محدداً في المصطلحات وتجنبت العبارات الملطفة الغامضة أو المبهمة؟

مثلاً «تحرش الحارس بها» لها معنى مختلف عن «اغتصبها الحارس». هذا لأن المصطلحات مثل «تحرش» و«فعل جنسي» هي مصطلحات مبهمة، والاغتصاب جريمة محددة تخبرنا بما حدث.

إذا كنت تغطي قضية في المحكمة، هل رجعت إلى الجرائم المدعى بوقوعها والعقوبة المحددة لها في القانون؟ مثلاً: «وجد مداناً بالاغتصاب، الأمر الذي يعني حكماً بالإعدام وفقاً للقانون الأردني».

هل تجنبت الأوصاف المتحيزة ضد الضحية؟ مثلاً: «كانت تضع زينتها وقت الهجوم» (هذا الوصف ليس ملائماً ويمكن أن يتضمن حكماً على الشخص الذي عانى من الهجوم).

5

هل تأكدت أنك استشهدت بجميع «مصادرك الخبيرة» كلما كان ذلك مناسباً وأوجدت وصلة مباشرة بصفحة الإنترنت الخاصة بأية منظمة ذكرتها؟

مثلاً: إذا ذكرت منظمة غير حومية معينة تعمل مع الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، هل وضعت روابط إلى المحتوى الخاص بهذه المنظمة؟ وإذا كنت تعمل في محطة إذاعية، هل ذكرت تفاصيل حول كيف يمكن للناس الحصول على الخدمات؟

هل تجنت صحافة «المصدر الواحد»؟ على سبيل المثال، إذا كنت تستشهد بقول مسؤول حكومي يتحدث عن العنف القائم على النوع الاجتماعي، فهل تحدثت أيضاً إلى مسؤول بمنظمة محلية غير حكومية حول القضية؟

6

هل استخدمت لغة واضحة يمكن أن يفهمها جمهورك وشرحت المصطلحات غير المألوفة؟

يشرح مسرد المصطلحات (صفحات 32-33) بعض المصطلحات التي يستخدمها العاملون على قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي: فمن المرجح أن تضطر إلى شرح أو إعادة صياغة بعض هذه المصطلحات بلغة واضحة للجمهور العام. قد يحتاج الصحفيون بالصحافة المطبوعة والمواقع الإلكترونية إلى أن يشرحوا للمحررين أسباب المصطلحات النوعية المستخدمة في مقال معين، وبشكل أعم، ربما تحتاج إلى أن تفسر لزملائك لماذا قمت بتغطية قصص العنف القائم على النوع الاجتماعي بطريقة معينة.

7

إذا كنت تقيم مناقشة أو برنامج تفاعلي مع الجمهور حول العنف القائم على النوع الاجتماعي، هل دعوت ضيوفاً ذوي معرفة «خبيرة» وتحديت التعليقات غير الدقيقة من المشاركين؟

مثلاً: إذا زعم متصل بالبرنامج أن امرأة «لم تبلغ الشرطة بحادث عنف قائم على النوع الاجتماعي على الفور ولذلك فلابد أنها تختلق القصة»... فهل قمت بتفسير الأسباب التي قد تكون وراء هذا؟ هذا لأن هناك الكثير من الأخطاء الشائعة حول الاغتصاب والتي تمضي غالباً بلا مواجهة. فربما لا تبلغ المرأة عن حادث العنف القائم على النوع الاجتماعي خوفاً من انتقام الجاني، أو لأنها أصيبت بالاضطراب بعد الصدمة، أو بسبب النظم القانونية غير الملائمة. عدم الإبلاغ الفوري لا يعني أنها اختلقت الواقعة.

التعامل مع المنظمات

يُرجح أن ينجح الصحفي في إعداد قصة صحفية فعالة حول العنف القائم على النوع الاجتماعي إذا أظهر فهمه لأخلاقيات العمل مع الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

هناك شكوى شائعة لدى من يعملون بمساعدة الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وهي أن الصحفيين «يتصلون للتحدث إلى عروس طفلة» أو يطلبون طلبات مشابهة غير ملائمة. في الحقيقة، قد يختار العامل الميداني ألا يتعاون مع مثل هذه الطلبات طالما وجدها ضارة بالمشاركات.

هناك شكوى شائعة لدى من يعملون بمساعدة الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وهي أن الصحفيين «يتصلون للتحدث إلى عروس طفلة»

يقول لؤي شبانة، تالمدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في منطقة الدول العربية: «الاقتراب من القصة عبر القنوات المناسبة قد يستغرق وقتاً أطول، لكنه مسار أعلى كفاءة وأكثر مهنية للعمل الصحفي». وأضاف: «بالنسبة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان، فإن حماية حياة وسلامة الناجيات هي الأولوية عندنا، وفي حين نلتزم بالرد في الوقت المناسب على الصحفيين، فإن التعامل مع القصص الصحفية التي تغطي احداث العنف القائم على النوع الاجتماعي قد تستغرق وقتاً أطول حتى ننتهي من عملية اتخاذ القرار الأنسب».

«بالنسبة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان، فإن حماية حياة وسلامة الناجيات هي الأولوية عندنا، وفي حين نلتزم بالرد في الوقت المناسب على الصحفيين، فإن التعامل مع القصص الصحفية التي تغطي احداث العنف القائم على النوع الاجتماعي قد تستغرق وقتاً أطول حتى ننتهي من عملية اتخاذ القرار الأنسب».

يمكن للصحفي أن يقصر من وقت انتظاره وأن يسرّع بعجلة إجراء المقابلات مع الخبراء من خلال استثمار الوقت والجهد في مرحلة البحوث الأولية. يجب أن يلجأ الصحفي إلى المنظمات الإنسانية وهو متقبل ومتفتح، وأن يتعلم من الخبراء الذين يعملون في تلك المنظمات ويفهم أن تلك المنظمات تعمل بموجب ولاية الحماية، التي تضع سلامة ورفاه الناجيات في المقام الأول.

كما يحتاج الصحفيون الذين يغطون قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى التفكير بإمعان فيمن سيقابلون. يمكن أن يكون المنسق الإنساني الإقليمي للأمم المتحدة مصدراً موثوقاً، لكن يُرجح أن يكون مشغولاً للغاية بحيث لا يمكنه التعامل مع الاتصالات الهاتفية المتكررة من الصحافة. المنسق الإعلامي لمنظمة مجتمع مدني دولية قد يرغب في الحديث عن مبادرة بعينها يروج لها، بدلاً من الحديث عن الموضوع الذي تريد تغطيته تحديداً.

«يمكن للصحفي أن يقصر من وقت انتظاره وأن يسرّع بعجلة إجراء المقابلات مع الخبراء من خلال استثمار الوقت والجهد في مرحلة البحوث الأولية».

قد يتمكن المسؤولون في المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية من الحديث بحرية أكبر حول العنف القائم على النوع الاجتماعي، فهم لديهم تصور وفكرة مفيدة حول الموضوع. تذكر أنهم قد يستخدمون مصطلحات غير مألوفة لجمهورك، عليك ألا تخاف من أن تطلب منهم أثناء عمل المقابلة توضيح المصطلحات المربكة للجمهور.

التزام صندوق الأمم المتحدة للسكان

يهدف صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تحري نهج يركز على الناجيات في جميع جوانب عمله، بما يشمل دعم الإعلام في تغطية العنف القائم على النوع الاجتماعي. قبل أن نرد على طلب مقابلة مع الناجيات، نفكر في مصلحتها الفضلى: هل يمكننا ضمان سلامة وسرية وكرامة الناجية وأسرتها ومجتمعها؟ في بعض الأحيان، لا يمكن قبول هذه الطلبات. وعادة ما يقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان معلومات وخبرات، وقد ييسر الزيارات لمواقع المشروعات كلما تيسر، لضمان القدرة على سرد القصص المهمة حول العنف القائم على النوع الاجتماعي من مختلف الزوايا.

«علينا أن نتذكر دائماً أن إلى جانب كوننا صحفيين، فنحن بشر بالمقام الأول، وعلينا التعامل مع الناجيات بلطف واحترام، مثلما نتعامل مع الأشخاص الآخرين المحتاجين للمساعدة»

– أمين دبوان، صحفي يمني

«دون وجود جهود مخلصة من الصحفيين لضمان التصدي للقضايا مثل التمييز بين الجنسين والعنف القائم على النوع الاجتماعي، التي تؤثر على النساء والفتيات في كل مكان، فسوف يكون التغيير الحقيقي أصعب بكثير. علينا أن نشجع على تحري معايير التغطية الصحفية الأقوى».

نبراس المعموري، صحفية عراقية ورئيسة منتدى الإعلاميات العراقيات

المنظمات المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي

يقدم هذا الجدول بعض المنظمات الرئيسية المعنية بالتعامل مع العنف القائم على النوع الاجتماعي في مختلف السياقات الإنسانية في منطقة الدول العربية. نشجع الصحفيين على التواصل مع هذه المنظمات عند محاولة تغطية قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي في تلك السياقات.

المنظمات المحلية

أبعاد لبنان
www.abaadmena.org

جمعية النساء العربيات
www.awo.org.jo

معهد العناية بصحة الأسرة / مؤسسة نور الحسين
www.nooralhusseinfoundation.org

اتحاد المرأة الأردنية
www.jwu.org.jo

كفى لبنان
www.kafa.org.lb

سوريا للإغاثة والتطوير
www.srd.ngo

المنظمات الدولية

كير إنترناشونال
www.care-international.org

لجنة الإنقاذ الدولية (IRC)
www.rescue.org

المساعدة الطبية الدولية
www.internationalmedicalcorps.org

الأمم المتحدة

صندوق الأمم المتحدة للسكان
www.unfpa.org

المفوضية السامية لشؤون اللاجئين
www.unhcr.org

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
www.unicef.org

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)
www.unrwa.org

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
www.unwomen.org

مسرد المصطلحات

الانتهاك الجنسي للأطفال

يُستخدم مصطلح «الانتهاك الجنسي للأطفال» بشكل عام إشارة إلى أي فعل جنسي بين طفل/ة وشخص من الأسرة (سفاح المحارم) أو بين الطفل/ة وأي شخص بالغ أو طفل أكبر، من خارج العائلة. يشتمل هذا الفعل إما على استخدام القوة الصريحة أو الإكراه، أو في حال عدم توفر الموافقة من الضحية بسبب سنها: القوة الضمنية.

الإكراه

إجبار أو محاولة إجبار شخص آخر على الانخراط في سلوك ضد إرادته، باستخدام التهديد أو الإلحاح اللفظي أو التلاعب أو الخداع أو انطلاقاً من توقعات معينة في الثقافة، أو من واقع السطوة الاقتصادية.

الخصوصية

حق كل الناجيات/الناجين في إبقاء هوياتهن/هوياتهم سرية وغير معروفة. هناك فهم والتزام ضمنيات بين هؤلاء الذين يقدمون الخدمات بأن أي معلومات تكشفها ناجية لن يتم تشاركها مع الآخرين، إلا إذا أعطت موافقة صريحة ومستنيرة على هذا. لا تتضمن الخصوصية فقط كيفية جمع المعلومات، بل كيفية تخزينها وتشاركها أيضاً.

العنف الجنسي المتصل بالنزاع

«العنف الجنسي المتصل بالنزاع» مصطلح يشير إلى وقائع أو (لأغراض قائمة SCR 1960) أنماط من العنف الجنسي، أي الاغتصاب والاسترقاق الجنسي والبغاء القسري والحمل القسري والتعقيم القسري أو أية أشكال أخرى من العنف الجنسي بنفس القدر من الجسامة، ضد النساء أو الرجال أو الفتيات أو الفتية. هذه الوقائع أو الأنماط تحدث في سياقات النزاع أو ما بعد النزاع أو في سياقات أخرى بها بواعث قلق (مثل الاضطرابات السياسية). كما أن لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالنزاع أو الاضطراب السياسي نفسه، أي وجود صلات زمنية أو جغرافية و/أو سببية.

الوكالات المنسقة

المنظمات (عادة منظمتان تعملان بنظام تشارك الرئاسة) التي تأخذ زمام المبادرة في رئاسة مجموعات العمل المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، وضمان توافر الحد الأدنى من أعمال الوقاية والاستجابة/التعامل. يتم اختيار الوكالات المنسقة بواسطة مجموعات العمل المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، ويتم التصديق عليها من الهيئة القائدة التابعة للأمم المتحدة في البلد.

العنف المنزلي

الشريك الحميم أو أفراد الأسرة الآخرون: يحدث العنف المنزلي بين الشركاء الحميمين (الزوج، الصديق الحميم، الصديقة الحميمة) وكذلك بين أفراد الأسرة (مثلاً: الحماة وزوجة الابن). قد يشمل العنف المنزلي على اعتداء جنسي وبدني ونفسي. في أي إشارة إلى العنف المنزلي، من المهم توضيح إذا كان هذا العنف يرتكبه شريك حميم أم فرد آخر من أفراد الأسرة. هناك تعبيرات أخرى مستخدمة للرجوع إلى العنف المنزلي الذي يرتكبه الشريك الحميم وتشمل «الاعتداء الزوجي» و«ضرب الزوجة».

الحرمان من الموارد

الحرمان من الوصول المستحق إلى الفرص/الأصول الاقتصادية أو فرص كسب العيش أو التعليم أو الصحة أو الخدمات الاجتماعية الأخرى. تشمل الأمثلة منع أرملة من الحصول على الميراث، أو قيام شريك حميم أو فرد بالأسرة بمصادرة مكتسبات مادية بالقوة، أو منع امرأة من استخدام وسائل منع الحمل، أو منع فتاة من ارتياد المدرسة، إلخ. وتعتبر الإساءات الاقتصادية ضمن هذه الفئة. تدخل بعض أعمال تحديد القدرة على الحركة والتنقل ضمن هذه الفئة أيضاً.

زواج الأطفال

يُعرّف زواج الأطفال بأنه الزواج من فتى أو فتاة قبل سن 18 عاماً. وأحياناً يُشار إليه بمسمى الزواج المبكر. تفضل اليونيسف الإشارة إلى زواج «الأطفال» بدلاً من الزواج «المبكر»، لأن كلمة «المبكر» لا تنقل مباشرة حقيقة أن هذه الممارسة تؤثر على الأطفال تحت سن معين. اليونيسف

http://uni.cf/1IVmxcD

الطوارئ

تُستخدم بشكل عام للإشارة إلى مواقف النزاع المسلح أو الكوارث الطبيعية، والتي تتضمن غالباً نزوحاً للسكان، أحياناً كلاجئين وأحياناً كنازحين داخلياً. لأغراض هذا الدليل، تشمل «الطوارئ» الإنسانية فترة عدم الاستقرار التي تؤدي غالباً إلى أزمة حادة وتنتهي عند نقطة ما بعد «الرجوع» أو «إعادة التوطين». غالباً ما تكون فترات الطوارئ دورية، بفترات من الاستقرار يتبعها عنف متكرر و/أو عدم استقرار. في بعض حالات الطوارئ يهرب السكان ويجدون ملجأ يصبح غير آمن فيما بعد، ومن ثم يضطرون مرة أخرى للفرار إلى موقع جديد. هذه الدورة قد تكرر نفسها عدة مرات على مدار فترة الطوارئ.

تشويه الأعضاء التناسلية لدى الإناث

كل الإجراءات المشتملة على الإزالة الجزئية أو الكلية للأعضاء التناسلية الأنثوية الخارجية أو أي إضرار بشكل آخر بالجهاز التناسلي الأنثوي لأسباب غير طبية.

الزواج القسري

زواج الفرد ضد رغبته أو رغبتها.

النوع الاجتماعي

يشير إلى الاختلافات الاجتماعية بين الذكور والإناث، التي يتم تعلمها، ورغم أنها متجذرة بعمق في كل ثقافة، إلا أنها قابلة للتغيير مع الوقت، وبها تنويعات واسعة داخل الثقافات وفيما بينها. يحدد «النوع» الأدوار والمسؤوليات والفرص والامتيازات والتوقعات والحدود للذكور وللإناث في أي ثقافة.

العنف القائم على النوع الاجتماعي

هو مصطلح جامع يشمل أي فعل ضار يُرتكب رغم إرادة المرء ويعتمد على الاختلافات في النوع الاجتماعي بين الذكور والإناث. مصطلح «العنف القائم على النوع الاجتماعي» يُستخدم بالأساس في تسليط الضوء على كون الاختلافات الهيكلية بحسب النوع الاجتماعي بين الذكور والإناث حول العالم تعرّض الإناث لعدة أشكال من العنف. كما ورد في إعلان القضاء على العنف ضد النساء (1993)، فهذا يشمل إلحاق المعاناة أو الأذى الجسدي أو العقلي أو الجنسي، أو التهديد بأي من هذه الأعمال، أو الإكراه أو الحرمان من الحرية، سواء في الحياة العامة أو الخاصة. كما يستخدم بعض الفاعلين المصطلح لوصف بعض أشكال العنف الجنسي ضد الذكور و/أو العنف الذي يستهدف مجتمع الميم (LGBTI)، وفي بعض الحالات يشير

المصطلح إلى العنف المتصل بقيم وتقاليد لا تراعي المساواة بين الجنسين وتنحاز للرجال و/أو قيم وتقاليد تخص الهوية الجنسانية.

المجتمع المستضيف

المجتمع المستضيف هو منطقة يقيم بها الكثير من اللاجئين أو النازحين داخلياً، أثناء النزوح، سواء في مخيمات قريبة، أو مساكن خاصة، أو في بيوت أسر أخرى.

الشخص النازح داخلياً

الأشخاص النازحون داخلياً هم الذين تم إجبارهم على الهروب من منازلهم كنتيجة لتأثيرات النزاع المسلح أو النزاع الداخلي أو الانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان، أو لكي يتجنبوا هذه التأثيرات، والذين يبحثون عن الحماية في مكان آخر داخل بلدهم أو دولة إقامتهم ولم يعبروا حدود الدولة.

الموافقة المستنيرة

هي إشارة إلى موافقة – وتحديداً ولا سيما من بعد تفكير ممعن. الموافقة الحرة والمستنيرة (عن علم وبينة) تُقدم بناء على تقييم واضح وفهم كامل للحقائق والتداعيات والتبعات المستقبلية لقرار من القرارات، بشكل حر ودون أي إجبار.

عنف الشريك الحميم

عنف الشريك الحميم يحدث بين الشركاء الحميمين (الأزواج والزوجات والصديق الحميم/الصديقة الحميمة) وكذلك بين الشركاء الحميمين السابقين (مثل الزوج السابق أو الصديق الحميم السابق). عنف الشريك الحميم قد يشمل العنف الجنسي والبدني والنفسي. ويُشار إليه أحياناً باختصار IPV.

منظمة غير حكومية

هي كيان منظم يعمل بصورة مستقلة عن الحكومة أو الدولة ولا يمثلها. يسري المصطلح عموماً على المنظمات المعنية بالقضايا الإنسانية وقضايا حقوق الإنسان، وتتمتع بعضها بمركز استشاري لدى الأمم المتحدة.

الجاني

هو شخص أو جماعة أو مؤسسة يمارس/تمارس العنف أو الإساءة بشكل مباشر أو يدعمه بشكل آخر، بحق الغير وضد إرادتهم. الجناة في موقع قوة و/أو اتخاذ قرار و/أو سلطة حقيقي أو متصور، ويمكنهم ممارسة السيطرة على ضحاياهم.

الأشخاص ذوو الإعاقة

يملون هؤلاء الذين لديهم عاهات بدنية أو ذهنية أو فكرية أو حسية دائمة، والتي في تفاعلها مع عوائق مختلفة قد تعوق مشاركتهم الكاملة والفعالة في المجتمع على أساس متكافئ مع الغير.

الاعتداء النفسي/الشعوري

إلحاق الألم أو الضرر الذهني أو الشعوري. تشمل الأمثلة: التهديدات بالعنف البدني ا, الجنسي، التخويف، الإذلال، العزل الإجباري، المطاردة، التحرش، الاهتمام غير المرغوب، الإيماءات والإشارات غير المرغوبة، الكلمات مكتوبة ذات الطبيعة الجنسية و/أو التهديدية، تدمير الأشياء العزيزة، إلخ.

الاغتصاب

الاختراق الجبري أو بالإكراه – ولو قليلاً – للمهبل أو فتحة الشرج بقضيب أو بجزء آخر من الجسد. كما يشمل الاغتصاب اختراق المهبل أو فتحة الشرج بأية أداة. ويشمل الاغتصاب حالات الاغتصاب الزوجي والاغتصاب الشرجي. محاولة القيام بهذا العمل تُعرف بمسمى محاولة الاغتصاب. واغتصاب الشخص من قبل جانيين أو أكثر يُعد اغتصاباً جماعياً.

اللاجئ

اللاجئ هو شخص خارج بلده الأصلي أو خارج بلد إقامته المعتادة، ولديه خوف مستحق من الاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو العضوية في فئة اجتماعية معينة أو انطلاقاً من الرأي السياسي، وغير قادرة أو غير راغب في الاستفادة من الحماية في هذا البلد أو الرجوع إليه خوفاً من الاضطهاد.

التحرش الجنسي

هي الدعوات الجنسية غير المرحب بها، أو الطلبات بالخدمات الجنسية، أو تصرفات لفظية أو بدنية أخرى ذات طبيعة جنسية.

الاستغلال الجنسي

يعني مصطلح «الاستغلال الجنسي» أي إساءة فعلية أو محاولة إساءة لعرضة الشخص للاستضعاف أو لتفاوت موازين القوى بين الشخصين أو خيانة للثقة، لأغراض جنسية، بما يشمل على سبيل المثال لا الحصر: التربح النقدي أو الاجتماعي أو السياسي من الاستغلال الجنسي للغير.

العنف الجنسي

العنف الجنسي هو «أي ممارسة جنسية، أو محاولة لممارسة الجنس، أو تعليقات جنسية أو عروض لممارسة الجنس غير مرغوب فيها، أو أفعال تستهدف الاتجار الجنسي أو تستهدف شخصاً بسبب ميله الجنسي بالإكراه، تصدر عن أي شخص بغض النظر عن علاقته بالضحية، وأياً كان السياق، في البيت أو العمل على سبيل المثال لا الحصر». ويتخذ العنف الجنسي أشكالاً متعددة، ويشمل الاغتصاب والاسترقاق الجنسي و/أو الإتجار بالبشر أو الحمل القسري أو التحرش الجنسي أو الاستغلال الجنسي و/أو الانتهاك الجنسي والإجهاض القسري.

الناجي/الناجية والضحية

هو شخص تعرض للعنف القائم على النوع الاجتماعي. مصطلحا «الضحية» و«الناجية» يمكن استخدامهما بالتبادل. و«الضحية» هو مصطلح يُستخدم أكثر في قطاعي القانون والطب. أما «الناجية» فهو مُفضل أكثر في قطاعات الدعم النفسي والاجتماعي بسبب دلالاته الخاصة بالقدرة على الصمود.

الإتجار بالبشر

تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسرا، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء.

«عندما أتحدث إلى الصحفيين، أشعر في حالات كثيرة أنهم لا يفهمون ما نتعرض له كنساء في هذا المخيم. نحن نحكي من القلب، لكن نادراً ما تتم مناقشة المشاكل التي نعاني منها ونحكيها».

– آمال، لاجئة سورية من القامشلي

إعداد التقارير الإعلامية حول

العنف القائم
على النوع الاجتماعي

دليل الصحفي

الطبعة الثانية

حقوق النشر © 2020 صندوق الأمم المتحدة للسكان
مكتب الاستجابة الإنسانية الإقليمي – الدول العربية
نُشر في مارس/آذار 2020
www.unfpa.org